أخبار الجريمة في صحافة الإمارات
(دراسة تحليلية)

د. سالم ساري(*)

تقديم الدراسة : ـ

يميل كثير من باحثي علم الاجتماع إلى الاعتراف اليوم أن وسائل الاتصال الجماهيري Mass Media قوية بطرق لا يمكن تجاهلها . إذ يكتشفونها بازدياد كفعاليات هامة في تشكيل جوانب حيوية للحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية . كما يعترف هؤلاء الباحثون ، من جهة أخرى ، أنه لم يعد باستطاعة أي مجتمع معاصر أن يزعم أنه بمنأى عن توليد الجريمة واستقطابها ، بطرق وصور شتى ، ولا يملك بالتالي أن يسقط حساباتها من جملة همومه وإهتماماته الرئيسية .

ولم تنل ، مع ذلك ، الدراسة التحليلية الجادة للمحتوى الاجتماعي الذي تنقل فيه أخبار جرائم المجتمع إلى اهتمام أفراده إلا إهتماماً أكاديمياً هامشياً فقط . وكأن هؤلاء الباحثين قد حلوا المشكلات الاجتماعية والبحثية المعقدة الملازمة لعملية انتاج وتأثير المعرفة الاجتماعية التي تنقلها وسائل الاتصال بأن اعتبروها مجرد تقنيات عمل إتصالي لدرجة أنها لم تعد تظهر على جدول أعمالهم كإشكالية للبحث Problematic .

تتناول هذه الدراسة تحليل أخبار الجريمة والانحراف في الصحف الوطنية من خلال المنظورات Perspectives التي تطورها للتعامل معها .

(*) قسم الاجتماع ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

وغني عن القول أن أخبار الجريمة والانحراف في الصحف تكتسب جديتها من جدية الظاهرة التي تواجهها . ولهذا يجد البحث اشكاليته الأساسية في الحقيقة الاجتماعية البيّنة بأن مجتمع الامارات العربية ، كغيره من مجتمعات الخليج العربية ، مركز اجتذاب لاعداد هائلة من أفراد ما اصطلحت صحافة هذه المجتمعات على تسميته « بالعمالة الوافدة » . وظاهرة كهذه لا تستطيع أن تستبعد بسهولة ارتباطها السببي بانتاج أو احتواء معدلات مماثلة تقريباً من الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية الاخرى . ومن المتوقع أن تزداد مواجهة الصحف مع هذه الظاهرة ، بمعدلاتها المتزايدة ، بازدياد حجم التوسع في تنفيذ المشروعات التنموية الحالية والمستقبلية . ولن يعمد هذا البحث إلى التصدي لظاهرة « العمالة الوافدة » إلا بالقدر الذي تربطها الصحف بما تسميه أيضاً « بالجريمة الوافدة » . لكنه سيعنى برصد ردود فعل الصحافة الوطنية ازاء ذلك الارتباط وتتبع مدى وعيها بأبعاده المختلفة .

أهداف الدراسة ومبرراتها :

ترمي هذه الدراسة ، بطموح عريض ، إلى فهم مكونات الانتاج المعرفي والتعرف على نمط الدور الاجتماعي للمؤسسات الاتصالية الوطنية في مجتمع عربي يعاني من مشكلات اجتماعية ثقيلة .

وتهتم هذه الدراسة ، بشكل رئيسي ، بتحديد المعايير المركزية التي تعرف الصحف الوطنية من خلالها القيمة الاخبارية للأحداث الانحرافية ، والقاء الضوء على الأطر التفسيرية التي تتخذها مرجعاً لها في تفسير أسباب وجود وكثافة المشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعها . وتسعى الدراسة كذلك إلى استخلاص توجهات الصحف الوطنية في رسائلها الاتصالية Messages وكشف مكونات الصورة العامة Image لفاعل السلوك المضاد Anti-Social behaviour كما تراه .

وتكمن الأهمية الحقيقية للبحث في اختياره لفترة زمنية حيوية (١٩٨٠ - ١٩٨٢) تمثل فترة كثافة الظاهرة المدروسة وفترة طفولة الصحافة الوطنية نفسها . إذ أن عمر أقدم صحيفة وطنية منتظمة وواسعة الانتشار والتأثير يكاد لا يتجاوز عقدا من الزمان . ومن المأمول أن يتيح فهم البناء الاتصالي الحالي ، بمنظوراته وممارساته وتوجهاته في فترته المبكرة ، الاحاطة بالتطورات اللاحقة التي يمكن أن تسير إليها صحافة الامارات

العربية المتحدة والتي يمكن أن تستفيد منها بحوث اجتماعية قادمة (لاغراض مقارنة مثلاً) . كما قد تسهم تلك المعرفة في رسم سياسة اعلامية مستقبلية تواجه المشكلات الاجتماعية باستجابة أكثر مرونة واستيعابا للأهداف الوطنية والمفاهيم الاجتماعية المتغيرة .

ولا يخفى الآن أن هناك اسبابا جيدة وأسئلة ما زالت قائمة تجعل البحث السوسيولوجي في هذا الميدان القديم المتجدد أمراً مبرراً .

أولاً : تمثل الصحف جزءاً حيوياً من مجريات الحياة اليومية لأفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية . إذ أن سرعة التغير الاجتماعي وفجائيته (إلى حد الطفرات) التي تخبرها مجتمعات النفط العربية قد شاركت في اقصاء أفراد هذه المجتمعات عن حرارة المصادر المباشرة للأخبار الأولية . وأعطت المقام الأول لمؤسسات الاتصال الجماهيري كقنوات مركزية لانتاج المعرفة الاجتماعية وتوزيعها . فإلى أي مدى يمكن أن تكون معرفتنا اليومية العادية صنعة صحفية مجردة ؟

ثانياً : يتحتم على المؤسسات الصحفية في بلدان العالم الثالث أن تكون وكالات للضبط الاجتماعي Social Control تماماً كالمدارس والجامعات والهيئات الأخرى للتنشئة الاجتماعية والتربية السياسية والثقافية . كما أنها ، بممارسات عديدة ، مؤسسات للوعي والدفاع الاجتماعي ضد السلوك المضاد ويؤهلها دورها المجتمعي المميز أن تتوجه إلى أفراد المجتمع لا كمصب تقليدي جامد لرسائلها الاتصالية وإنما كمشارك أصيل في صنعها أو ، على الأقل ، كرافد عريض لاستمرارها . فإلى أي مدى تمتلك مؤسساتنا الصحفية فعالية اجتماعية سياسية ثقافية كهذه ؟ وإلى أي مدى يمكنها أن تطور التزاما وطنياً وانتماء قومياً ؟

ثالثاً : بتركيزها على أخبار الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى ، قد تنقل الصحف واقعاً مجتمعياً قائماً . ولكنها بعملها هذا يمكن أن تؤثر على المستقبل المجتمعي أيضاً . إذ أن مشكلة الجريمة في المجتمع تقحمنا فوراً في قضايا أوسع متصلة بالنظام العام والقانون Law and Order الأخلاقية السائدة Morality في المجتمع ، ومن شأنها أن تعطي مؤشرات ودلالات لاتجاهات المستقبل المجتمعي . فإلى أي مدى ترسم وسائل الاتصال الصحفي إتجاهات صادقة لسير هذا المجتمع في ضوء المشكلات الاجتماعية التي يخبرها ؟

لم تزودنا البحوث القليلة التي أجريت في هذا المجال في مجتمعات الغرب الصناعية إلا باجابات جزئية لهذه الاسئلة في بلدانها. ويظل الميدان يشهد غيابا يكاد يكون كلياً لبحوث عربية ذات صلة بمحتواها الاجتماعي والسياسي والثقافي .

وسنجد فيما يلي أن الفقر السوسيولوجي الذي آلت إليه البحوث القليلة السابقة يرجع في المقام الأول ، إلى تمسكها بتحليل المحتوى content analysis كأداة تقليدية للبحث في وسائل الاتصال الجماهيري وابقائها عليه مفرغاً من محتواه الحقيقي ، ومغامرة ، بالتالي ، بفقدان فائدتها المجتمعية العامة .

المحتوى الاتصالي إشكالية للبحث :

يواجه البحث الاجتماعي نقداً متزايداً بافتقاره إلى التكامل النظري والتماسك المنهجي . ولعل هذا النقد لا يظهر بجلاء أكثر من ظهوره في البحوث السوسيولوجية في وسائل الاتصال الجماهيري . ولا يجد المتتبع لبحوث وسائل الاتصال صعوبة في الوقوف على عوامل متعددة ساعدت على ايجاد هذا النقد واستمراره ، حتى ليرى بعض النقاد أن تاريخ دراسات وسائل الاتصال الجماهيري هو تاريخ الفقر النظري والافتقار المنهجي . . وهو أيضاً تاريخ الضغوط التي تمارس على الباحثين ولم نتوقف ، ليظهروا تملقهم لسيادة علم الاجتماع الوضعي Positivistic Sociology. (انظر ، مثلاً ـ Tudor, 1970, p.103) .

ويبدو أن معظم الباحثين السابقين في هذا الميدان قد فشلوا في الحصول على تمويل من مؤسساتهم الاكاديمية فلجأوا إلى تمويل وفير من مؤسسات الاتصال نفسها (ويجب الاعتراف أن معظمها امبراطوريات مالية هائلة) . ويلاحظ المتتبع لقضايا واتجاهات البحوث الممولة من مصادر كهذه ، أن الباحث فيها نادراً ما يستطيع الافلات من ضغوطها المؤسسية أو الفكاك من مصادر إهتماماتها التي ليست متطابقة بالضرورة مع إهتماماته الاكاديمية . إذ يجد نفسه منطلقاً مما تحدده له تلك المؤسسات من موضوعات تراها ملائمة لبحوثه، ويظل محدودا في مناقشة جدوى برامجها العملية ، ويسعى واضعاً نتائجه في خدمة أهدافها الخاصة . ولا يلبث أن يجد نفسه في نهاية الأمر ، أما موصلاً مؤسسياً آخر محترفاً وأما معيناً علمياً له على ايصال أكثر فعالية فنية .

وقد اتجه الباحثون ضمن هذا الاطار نحو تحليل المحتوى Content Analysis كفنيات بحث مثلى تخدم إهتماماتهم العملية . فمنذ الخمسينات من هذا القرن ، قدم بيرلسون تعريفاً مكثفاً لتحليل المحتوى بأنه : ـ

« فنيات بحث من أجل الوصول إلى وصف موضوعي Objective ، منظم Systematic ، وكمي quantitative للمحتوى البارز للاتصال » (Bereison, 1952, p.18) .

وقد لاقى هذا التعريف ميلاً شديداً لدى الباحثين في الاتجاه الكمي ، وأصبح أكثر التعريفات اقتباسا . كما غدا تياراً سائداً يقتفي أثره الباحثون دون جهد أحياناً ـ حتى عدت محاولات الحياد عنه إنحرافاً والتجديد فيه تمرداً . وأقدم الباحثون ، ضمن هذا التعريف ، على دراسة الرسالة الاتصالية Message باعتبارها متوفرة بغزارة وتجسد وصفاً مكثفاً للعوامل المركزية الداخلة في عملية الاتصال . ولا شك أن الرسالة الاتصالية ذات أهمية بالغة في بحوث وسائل الاتصال الجماهيري وكان يمكن أن تسهم دراستها في فهم أفضل لعملية الاتصال نفسها . ولكن دارسيها ضمن القيود التقليدية لتحليل المحتوى لم يميلوا إلى الانطلاق من مرتكز نظري واضح أو توظيف مفاهيم تحليلية سوسيولوجية ذات صلة ، إنما عمدوا إلى استخدام أدوات تجريدية لقياس الأداء الصحفي Press Performance وحرصوا ، فوق كل شيء على اثبات احترافهم الفنيات الاحصائية . فقد تطلب تطابقهم مع تعريف « بيرلسون » أن يجلس الباحث (أو فريق مساعديه) لأيام طوال يعد الكلمات والعبارات والفقرات تعدادا صاغرا ، ويحصي الأعمدة والمساحات المربعة احصاء آلياً ، أو يقيس الألفاظ والمعاني مجوفة من معانيها ، ليخرج في نهاية المطاف « بمعدلات تكرارية » أو « معامل ارتباط » أو اختلافات في دلالات الألفاظ « لمتغيرات معينة كالوقت الذي يقضيه الناس ، مثلاً ، في التعرض لتدفق الاتصال أو لاظهار التعصب في التغطية السياسية أو الجنسية أو العرقية للأحداث، أو لخطورة تعرض الأطفال لأفلام العنف (انظر Danielson, 1977, pp. 180-206) وقد تخرج هذه الدراسات الكمية ـ بما فيها تلك التي تستخدم الحاسب الالكتروني كأداة لقياس المخرجات الكلية للصحافة Press Output بنتائج دقيقة حقاً تكسبها مزاعم عريضة في « العملية والموضوعية » وتعطي انطباعاً يثير الدهشة بضخامة مناهجها ـ ولكنها قد لا تفعل أكثر من هذا .

(Tunstall, 1970, pp. 19—20; Chibnall, 1977, p.2; Beardsworth, 1980, p.392).

إ ذ أن نتائج الدراسات في هذا الاتجاه ، بالرغم من ذلك ، لم تسهم في إثراء حقيقي لعلم الاجتماع لوسائل الاتصال الجماهيري . ولم تزد المعرفة السوسيولوجية الا تجريداً وسطحية وربما آلت إلى فراغ سوسيولوجي . ومن أشكال هذاالفراغ أن يغرق المحلل في المشكلات الفنية للمحتوى نفسه على حساب المصدر المؤسسي الذي ينتجه وبمعزل عن الاطار الاجتماعي الأوسع الذي يحتويه ، إلى أن تصبح العملية المنهجية ، في نهاية التحليل ، هدفا في حد ذاتها .

تحول نظري وتطوير منهجي : -

تقتضي الاهتمامات المتغيرة للباحثين ، إذن ، خروجهم من هذا الفراغ السوسيولوجي وذلك لتحوّل في منظوراتهم وتطوير في طرق بحثهم . ولا بد أن يتيح لهم هذا التطوير طرح أسئلة مختلفة لقضايا مختلفة ، وأن يمكنهم من التحول ، بلغة بيرجر ولكمان ، من سؤال « ماذا ؟ » التجريدي إلى سؤال « يقول من ؟ » المتماسك سوسيولوجيا (Berger and Luckmann, 1967, p.134) .

ومن أهم التعريفات التي حملت صلة سوسيولوجية للاهتمامات الجديدة تعريف ماكيويل الذي يرى أن وسائل الاتصال هي : « المؤسسات والفنيات التي بواسطتها تستخدم جماعة متخصصة مشتقات تكنولوجية (الصحف ، المذياع ، الأفلام . . . الخ) لنشر محتوى رمزي إلى جمهور عريض ، غير متجانس ، وواسع الانتشار » (McQuail, 1969, p.2) . وقد أتاح هذا التعريف دراسة وسائل الاتصال كفنيات Techniques يستخدمها محترفو الاتصال وكمؤسسات Institutions قوية أيضاً كما أتاح هذا المفهوم الجديد للباحث عدم الاقتصار على قياس المحتوى **البارز** Manifest Content وإنما تحليل المحتوى **الرمزي** Symbolic Content للرسالة الاتصالية أيضاً .

وعمد الباحثون طبقاً لهذا الاهتمام ، إلى دراسة وسائل الاتصال المعاصرة كمؤسسات بيروقراطية معقدة بتفحص معاييرها التنظيمية وعقائد محترفيها ونظام أدوارها وأهدافها المعلنة والكامنة . واستنتج هؤلاء ، باختلافات طفيفة ، أن الأهداف الحقيقية

لمحتوى وسائل الاتصال في المجتمعات المعاصرة ـ على اختلاف صورها وإتجاهاتها ـ انتاج لنمط متكرر من العلاقات الاجتماعية القائمة وإعادة انتاجها . وترمي في النهاية إلى أن يؤخذ الوضع الراهن Statisque كأمر من الأمور المعطاة Taken- for- granted

(Murdock, 1982; Elliott, 1977, 1982; Hall, 1982, Golding, 1977)

ولم يتردد الدارسون ضمن هذا المنظور عن الحديث ، بنغمات متفاوتة ، عن تشويه Distortion للواقع الاجتماعي تعمد إليه وسائل الاتصال وحجبها إمكانية تحقيق وعي مجتمعي حقيقي بتصويرها الدائم بأن هناك إجماعاً مجتمعياً Consensus تنقله ولكنها لا تعزز به إلا الأيديولوجية المسيطرة . وقد ساعد هذا المنظور في كسر حواجز الغموض التي تلف المؤسسات الاتصالية وازاحة قناع الجاذبية التي تغلف انتاجها . ولكنه خلق ، مع ذلك ، حواجز أيديولوجية جديدة تفصل بين المؤسسات الاتصالية والمجتمع الذي تعمل فيه . إذ ظل أصحاب هذا المنظور حبيسي تصورهم الدائم بأن للمرسلين عالمهم وللمستقبلين عالم آخر ، وكأن الأثنين يعيشان في عوالم نقيضة الأساس ، متصارعة العقائد ، ومتغايرة المصالح لا يمكن أن تلتقي . وإن كانت تلك المزاعم قد تجد مرتكزاً لها في نمط ملكية وسائل الاتصال وعقائد مالكيها ومحترفيها في المجتمعات الصناعية ذات المشاريع الرأسمالية الكبرى (ليست مؤسسات الاتصال إلا واحدة منها) فإن مدى ملاءمتها لواقع بلدان العالم الثالث ما يزال موضوعاً يثير كثيراً من الجدل .

ومن المنظورات السوسيولوجية الأكثر صلة وجدية ذلك الذي لا يرى قوة وسائل الاتصال المعاصرة منحصرة في سيطرة مؤسساتها فحسب وإنما بقدرتها على تعريف الواقع الاجتماعي Reality defining وتحديده . لذلك يولي هذا المنظور الاجتماعي اهتماماً يكاد يكون كلياً بالعمليات الاجتماعية لتصنيع المعرفة الاجتماعية Manufacture of Social Knowledge . ولا يعني تصنيع المعرفة الاجتماعية بالضرورة اختلاقها بصورة ما ، أو اختراعها بحيلة اتصالية ذكية ، وإنما يعني أن المعرفة الاجتماعية لا توصل إيصالاً مجرداً لكنها تضبط وتعرف وتحول إلى رسائل ثقافية Cultural Messages ضمنية ذات معان رمزية Symbolic Meanings ترمي إلى تشكيل تصور الناس ، تكوين إدراكهم للواقع الاجتماعي بصورة منتقاة (Cohen and Young, 1973) .

فليست الأخبار ، بلغة يونج (Young, 1973, p.314) ، حقائق تتكلم عن نفسها . إنما هي أحداث تعطي معاني أو تشحن بها ضمن الإطار المرجعي للمؤسسات الاتصالية لتكوين صورة عامة للمجتمع بين أفراده . وليست الأخبار عند روك (Rock,1973,pp.73-78) مجرد حقائق تجري فتسجل بواقعية . كما أنها ليست مجرد أحداث ذات أهمية في حد ذاتها **Per Se** فتنقل إلى الناس ببساطة وشفافية . إنما هي ، بالاحرى ، أحداث تخضع لعملية انتقاء Selection Process تمتد إلى مصادرها ومحتواها كما تخضع لعملية تفاوض Negotiation process تمس تعريفها وتقديمها . فلا مفر إذن من استقدام جزء من أحداث العالم واستبعاد اجزاء أخرى باعتبارها ليست ذات صلة . ولهذا تأتي الأخبار الصحفية كصورة فريدة من المعرفة تصور المجتمع كنظام اجتماعي متماسك تحكمه الحركة دون التجديد .

وقد أسهمت النظرية الحديثة للأنحراف New Deviancy Theory والبحوث المستمدة منها ، في فهم أكبر للعمليات الاجتماعية التفاعلية التي يتم من خلالها تعريف أفعال وأنماط سلوكية معينة « كجرائم » « وانحرافات » وربطها بفاعلين معينين بتعريفهم « كمجرمين » أو « منحرفين » . وعملية التعريف أو « العنونة » Labelling process هذه عملية اجتماعية سياسية ثقافية ، نسبية ومستمرة التغير . ولا يكون المعرِّفون فيها The Defines إلا أشخاصاً مؤثرين أو مؤسسات هامة . ولا يوضع المعرَّفون بنجاح The Successfully Defined إلا كمصادر بشرية للمشكلات الاجتماعية Social Problem, (Becker, 1973) وترمي هذه العملية الاجتماعية الاتصالية الواعية إلى تقوية ارتباط الافراد « الا سوياء » في المجتمع بالخط المجتمعي العام وتعزيز التزامهم بالمعايير الاجتماعية السائدة وخلق مناخ مساند لتطبيق القانون وسيادته . (Cohen and Young 1973; Chibnall, 1975, 1977)

مادة البحث التحليلية واجراءاته : ـ

تستخدم هذه الدراسة تحليل المحتوى كفنيات بحث مطورة ومتكاملة وذلك بمزاوجة أدواته الكمية quantitative بمداخل نوعية qualititative حساسة توظف فيها مفاهيم علم الاجتماع التحليلي .

وتتألف مادة هذا البحث من أخبار الجريمة والانحراف في الصحف الوطنية

الثلاث : **الاتحاد** ومركزها أبو ظبي ، **والخليج** ومركزها الشارقة ، **والبيان** ومركزها دبي .

ومع أن هذه ليست الصحف اليومية الوحيدة الناطقة باللغة العربية التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة ، إلا أنها تمثل أكثر الصحف الوطنية انتشاراً وشمولاً وتأثيراً (الفجر ، والوحدة ، أمثلة أخرى جيدة رغم أنه لم يشملها هذا البحث) . كما أنها تغطي كافة أرجاء الدولة بصورة متكاملة .

اختارت الدراسة أن تأخذ ثلاث فترات زمنية مختلفة لثلاثة أعوام متتالية :

١ ـ الفترة الزمنية الأولى وتشمل الشهور الثلاثة الأخيرة (اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) من عام ١٩٨٠ . وقد تم اختيارها لسببين رئيسين . أولهما ـ أن هذه الفترة بالذات تشهد مرحلة انتظام الصحف الثلاث متواكبة منتظمة ، دون توقف أساسي في مجراها اليومي ، مما يسهل دراستها مجزأة ومجتمعة معاً وثانيهما ـ توفير التقارير الجنائية الحديثة لعام ١٩٨٠ التي تصلح لمقارنة الصورة الصحفية العامة للجريمة والمجرمين مع الصورة الاحصائية الرسمية .

٢ ـ الفترة الزمنية الثانية وتشمل الشهور الثلاثة الأخيرة أيضاً (اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) من العام التالي (١٩٨١) للتأكد من مدى تتابع واستمرار الوصف الاخباري لمشكلات الجريمة والانحراف في الصحف الثلاث المدروسة .

٣ ـ الفترة الزمنية الثالثة وتشمل الشهور الثلاثة الأولى (يناير ، فبراير ، مارس) من العام الذي يليه (١٩٨٢) للتثبت من مدى استقرار ورسوخ الخط الصحفي للصحف الثلاث ومدى تطور المعرفة والاهتمامات الصحفية المؤسسية في هذا المجال .

وهكذا يبلغ مجموع الاعداد التي شملها البحث (٢٧٠) عدداً لكل صحيفة وباجمالي (٨١٠) للصحف الثلاث طيلة فترة البحث . واعتبر هذا العدد كافيا لاظهار الصورة العامة للجريمة في الصحف الوطنية . كما اعتبر وافياً باغراض البحث التحليلية الأخرى .

والواقع أنه لم تخل صحيفة من الصحف الثلاث المدروسة من أخبار منتظمة نسبياً عن الجريمة على صفحاتها منذ صدورها وطيلة فترة البحث . فقد سارت **الاتحاد** ، مثلاً ، على نشر أخبار الجريمة كأخبار قصيرة دون عنوان محدد . وكانت

أخبارها تتناوب الظهور في أجزاء متغيرة من صفحة « المحليات » فيها . ثم خصص لها مؤخراً باب ثابت يحمل إسم « حوادث وقضايا». وابتدأت **الخليج** بنشر أخبار الجريمة مكثفة في باب ثابت يحمل اسم « الجريمة والعقاب » ثم عدلت عن ذلك لتنشر عنها أخباراً مختارة مختصرة دون انتظام أو تبويب على صفحتها المخصصة « لأخبار الدار » . **أما البيان** فقد خصصت لأخبار الجريمة ، منذ البداية ، باباً شديد الانتظام يحمل اسم « حوادث ومحاكم » ويحتل جزءاً كبيراً من صفحة « الامارات » فيها . ولم تشذ عن نشر أخبار الجريمة إلا نادراً وفي أيام معدودات . وقد ساعد هذا التبويب الصحفي وثباته النسبي على سرعة البحث عن أخبار الجريمة في أماكنها المحددة . كما ساعد توفر الاعداد الصحفية السابقة في مكتبة الجامعة وملفات قسم الأعلام بالجامعة على إنجاز هذا البحث ودقة بياناته .

وقد فرغت بيانات كل عدد في استمارة تحليل هيكلية مخصصة لهذا الغرض وتشمل على متغيرات محددة مثل : اسم الصحيفة ، رقم العدد ، رقم الصفحة وموقع الخبر فيها ، العنوان الذي ورد تحته الخبر ، نوع التهمة ، جنسية المتهم / المتهمون ، والحكم الصادر . وفرغت البيانات بعد ذلك في جداول احصائية تصنيفية لأغراض المقارنة بين الصحف الثلاث تم جمعها للتعرف على معالم الصورة العامة للجريمة المنشورة فيها جميعاً كصحافة وطنية .

واعتبرت الدراسة **كل خبر ذي عنوان مستقل وحدة تحليلية مستقلة** . وقد بلغ بذلك مجموع الوحدات التحليلية الأولية حوالى (١٧٣٩) وحدة خلال فترة البحث فقط . وقد حلل المحتوى الأخباري لكل وحدة منها على حدة ، ثم ربطت الوحدات معاً بحثاً عن خصائص مشتركة تجمع بينها . واقتضى ذلك تتبع الوصف الإخباري لكل وحدة لمتابعة الصيغ والمعاني المستعملة في الوصف ، والتعرف على الأسباب التي تضعها الصحف لظاهرة الجريمة ، والإمساك بالدوافع التي تراها تقف وراء ارتكابها ، وملاحظة التبريرات التي يعطيها الفاعل لفعله الانحرافي . كما اقتضى استكمال تحديد منظورات الصحف مراجعة الأخبار المتتالية لكل صحيفة والتي تأخذ عادة صورة تقارير ودراسات أو مقابلات واستطلاعات .

وقد ساعد تنظيم هذه الاجراءات وشمولها التوصل إلى استنتاجات Inferences عن منظورات الصحف الوطنية وممارساتها . ويمكن أن تقود هذه الاستنتاجات

بتراكمها ، إلى تعميمات Generalizations حول قضايا مماثلة في الصحف العربية الخليجية الأخرى .

السمات العامة لأخبار الجريمة في الصحافة الوطنية : ـ

قد يتغير الحيز المخصص لأخبار الجريمة في الصحف الوطنية . وتتغير مواقع الصفحات ويتفاوت بروزها مع مرور الوقت ، ولكن الصور والصيغ التي تنقل بها تبقى مميزة ثابتة ويبقى المغزى الرمزي راسخاً منتظماً ـ قد يصل التمسك به إلى نوع من الطقوسية الصحفية Journalistic Ritualism ويتيح هذا الثبات النسبي الذي يحكم العملية الإخبارية للباحث تحديد السمات العامة التي تطبع محتوى الانتاج الصحفي بمجمله .

السمة الأولى لأخبار الجريمة في الصحافة الوطنية اقتصارها على ما يمكن تسميته **بالجرائم المحلولة** Solved Crimes وتشمل هذه المجموعة الأحداث الانحرافية التي اكتشفت وسجلت وتوبعت وصدر فيها حكم قضائي . كما تشمل الأحداث التي تم التبليغ عنها وتأخذ طريقها إلى المتابعة والحل . ويبين جدول رقم (١) أن حجم الجرائم المحلولة ، المعرفّة بهذا الشكل ، متضخم التمثيل في الصحافة الوطنية . إذ بلغ مجمل ما نشرته الصحف الثلاث خلال فترة البحث (١٧٣٩) قضية ، وصل عدد القضايا المحلولة منها (١١٤٦) قضية ويعني هذا أن الجرائم المحلولة تنقل في الصحافة الوطنية بنسبة إجمالية تصل إلى ٦٥,٨٩٪ من بين الأحداث الاجرامية المتعددة . ولا يملك المتتبع للمجرى الذي تنقل فيه أخبار هذه الجرائم الجاهزة ، بهذه الكثافة الظاهرة إلا الخروج بانطباع يقترح أن لكل جريمة حلاً . ويحمل هذا الانطباع على الاعتقاد بوجود قوتين متضادتين بالضرورة تعمل إحداهما كرد فعل للأخرى : قوة لافراز الجرائم لا تنضب من انتاجها ، وقوة أخرى لا تنصب من ملاحقتها وإنزال العقاب بمرتكبيها .

وتتجنب الصحف جميعاً ، كلما وجدت إلى ذلك مخرجاً ، نشر أخبار الجرائم التي لا تقع ، لسبب أو لآخر ، في دائرة الحل الأمين . ويجب أن لا يصاحب ذلك التجنب الصحفي أي اعتقاد يرى أن الأحداث الاجرامية غير المنشورة هامشية الأهمية أو أنها لا تقع إلا بنسب ضئيلة تجعل نشرها عديم الجدوى . فالصورة الفعلية تؤكد أن

جدول رقم (١)

نسبة القضايا المحلولة إلى القضايا المنشورة في الصحافة الوطنية

خلال فترة البحث

الصحيفة	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢			
	عدد القضايا المنشورة	عدد القضايا المحلولة	النسبة المئوية	عدد القضايا المنشورة	عدد القضايا المحلولة	النسبة المئوية	عدد القضايا المنشورة	عدد القضايا المحلولة	النسبة المئوية	مجموع القضايا المحلولة
الاتحاد	٩٥	٤٢	٪٤٢,٢١	١٩٨	١٢٤	٪٦٢,٦٢	٢٦٥	٢٠٤	٪٧٦,٩٨	٣٧٠
الخليج	٢٠٧	١٢٤	٪٥٩,٩٠	٨١	٣٥	٪٤٣,٢٠	٧٧	٣١	٪٤٠,٢٥	١٩٠
البيان	٣٠٦	١٩٥	٪٦٣,٧٢	٢٠٥	١٤٦	٪٧١,٢١	٣٠٥	٢٤٥	٪٨٠.٣٢	٥٨٦
المجموع		٣٦١			٣٠٥			٤٨٠		١١٤٦

وقوع هذه المجموعة المهملة يخالف تماماً مثل ذلك الاعتقاد . تشير الاحصاءات الجنائية لدولة الامارات العربية المتحدة في قطاع الجرائم الواقعة على المال ، مثلاً ، خلال عام ١٩٨٠ إلى أن الجرائم التي انتهت بالصلح منها تقع بنسبة ٠,٧٧٪ والتي برىء فيها المتهمون ٣,٤٥٪ ، والتي حفظت ١١,٩١٪ ، والتي ما زالت تحت المحاكمة ٢٢,٢٤٪ ، والتي ما زالت تحت التحري . ٤٤,٨٣٪ من جملة الجرائم الواقعة على المال في الدولة في ذلك العام . ومعدلات كهذه ليست بالطبع هامشية ليهمل نشرها إذا ما قورنت بنسبة الجرائم التي أدين فيها المتهم والتي لا تتعدى ١٦,٧٦٪ (انظر ، التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص٣٩) .

ويؤكد هذا الاعتماد الكلي على الجرائم المحلولة اتجاها في الصحافة الوطنية نحو مصادر جاهزة للاستعمال، تمدها بتزويد مأمون Safe Supply لا تعتمد عليه في نشر مكثف متقطع، وإنما كمخزون وفير يضمن استمرار مادة للنشر دون عائق أو منافسة أو حرج.

والسمة الثانية هي تكثيف الصحف الوطنية نشر أخبار الجرائم التي استحقت عقوبة رادعة خاصة بالسجن والابعاد عن البلاد من جهة، وإبراز الجرائم التي من شأنها أن تستثير عقوبة مماثلة من جهة أخرى.

ويشير جدول رقم (٢) إلى أن الصحف قد نشرت ١٣٦٦ حالة انتهت بالسجن والابعاد وتكون بهذا قد نشرت الحالات التي انتهت بهذه العقوبة الرادعة بنسبة ٧٨,٥٥٪ من مجموع ما نشرته من قضايا مختلفة خلال فترة البحث.

إن اتجاه نشر أخبار الجريمة **مقترنة مباشرة بالعقوبة** هو سمة محافظة مميزة للصحافة الوطنية. وتجد الصحف في السجن والابعاد عقوبة مزدوجة رادعة تدل بها على خطورة الجريمة Crime Seriousness المرتكبة من جهة وعلى خارجية Externality مصادرها من جهة أخرى.

ولا شك أن الابعاد الفعال يساعد على التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على الجريمة. إذ يعمل على ابطال مفعول المجرمين المحترفين العائدين إلى الجريمة، وتحويل تأثيرهم إلى خارج البلاد، وتقليص إمكانية تكوينهم لثقافة فرعية للانحراف Subculture-for-deviance ومن الملاحظ أن المجتمعات التي لا

جدول رقم (٢)
نسبة حالات السجن والابعاد(*) إلى القضايا المنشورة في الصحافة الوطنية
خلال فترة البحث

الصحيفة	١٩٨٠				١٩٨١				١٩٨٢				مجموع السجن والابعاد
	عدد القضايا المنشورة	حالات السجن	حالات الابعاد	النسبة المئوية للسجن والابعاد	عدد القضايا المنشورة	حالات السجن	حالات الابعاد	النسبة المئوية للسجن والابعاد	عدد القضايا المنشورة	حالات السجن	حالات الابعاد	النسبة المئوية للسجن والابعاد	
الاتحاد	٩٥	٣٣	١٧	٪٥٢,٦٣	١٩٨	١٠٥	٦٥	٪٨٥,٨٥	٢٦٥	١٩٩	٨٤	٪١٠٦,٧٩	٥٠٣
الخليج	٢٠٧	١١٠	٣٦	٪٧٠,٥٣	٨١	٣٠	١٢	٪٥١,٨٥	٧٧	٢٧	١٧	٪٥٧,١٤	٢٣٢
البيان	٣٠٦	١١٤	٥٤	٪٥٤,٨٠	٢٠٥	١١٣	٦١	٪٨٤,٨٧	٣٠٥	١٨٤	١٠٥	٪٩٤,٧٥	٦٣١
المجموع		٢٥٧	١٠٧			٢٤٨	١٣٨			٤١٠	٢٠٦		١٣٦٦

(*) يشمل الابعاد هنا حالات الابعاد عن البلاد بعد نفاذ عقوبة السجن ولا يشمل حالات الابعاد الجماعي لمخالفة جماعية لقوانين الجوازات والهجرة .

(**) يلاحظ زيادة عدد حالات السجن والابعاد عن عدد القضايا المنشورة في بعض الحالات وذلك لاشتمال القضية المنشورة الواحدة (العنوان) احياناً على أكثر من متهم .

تشكو معدلات جرائم مرتفعة من الداخلين إلى الجريمة أو المنجرفين Drifted نحوها، تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة لسبب آخر: العود إلى الجريمة Recidivism ممن ارتكبوها أصلا، وبتراكم تأثيراتهم المضادة المختلفة، وبملاحظة الطرق التي يتم بها الدخول إلى البلاد وإصرار المجرمين المبعدين على الرجوع من بعد الابعاد نجد أن هذا المجتمع يعاني من ارتفاع معدلات الجرائم بسبب الدخول إلى الجريمة والعود إليها أيضا. فما لم يرتكب أحد الوافدين الأجانب ممن يقيمون في البلاد بصورة غير مشروعة جريمة أو جنحة أو مخالفة تظهره فإن احتمالية انتزاعه من مكانه تبقى احتمالية ضئيلة حتما. ولو افترضنا مع ذلك، ان القضاء قد قام بإبعاد كل وافد أجنبي ارتكب جريمة أو جنحة أو حتى مخالفة مرور بسيطة فإن الوقت الذي يأتي فيه على آخر مخالف تكون فيه مطارات الدولة وموانئها البحرية ومنافذها الصّحراوية قد استقبلت ـ بطرق متعددة ـ أضعاف ما لفظته. والمشكلة الماثلة ببساطة أن الوافدين الأجانب يخلقون بوجودهم داخل البلاد واقعا معقدا. وتضطر المؤسسات السياسية والقانونية والاجتماعية التعامل مع هذا الواقع القائم بتعقيداته بردود فعل ارجاعية. ومن صور ردود الفعل هذه إن الطريقة التي يستخدم بها الابعاد حاليا كعقوبة لا تدل على أنه يستعمل كسلاح وقائي ـ دفاعي في المقام الأول وإنما كعقوبة ارجاعية لا يتم اللجوء إليه إلا في مراحل متأخرة وبعد ارتكاب الجريمة. بالاضافة إلى أن الابعاد بشكله الحالي نادرا ما يكون ابعادا نهائيا منظما أو إبعادا لمرة وإلى الأبد. ومما ينقص من فاعلية العملية استمرار مشكلة ما يمكن أن يطلق عليه « المبعدين العائدين » Returned Deportees أولئك الذين يبعدون عن البلاد لارتكاب جرائم خطرة فيرجعون باسم جديد، ووجه جديد، وجواز سفر جديد. كما يرجعون أكثر إصراراً على دخول البلاد وأكثر خبرة في التحايل من أجل البقاء فيها. ولن يظهر هؤلاء طبعا في الاحصاءات الجنائية ولا في أخبار الجريمة في الصحف إلا بالقدر الذي يرتكبون فيه جرائم جديدة ويفشلون في إخفائها. وبعد عدة أعوام من تطبيق عقوبة الابعاد لاحظت الصحف الوطنية:

ـ« ما زالوا يعودون بنفس الطريقة » (الخليج، العدد ١٠٤٤ في ١٥ من فبراير ١٩٨٢م).

ـ « قبل أربع سنوات أبعدوه . . وحين اكتشف أمره سجنوه مرة أخرى » (الخليج ٦٠١ ، في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠م) .

ـ « أبعد إلى، باكستان وعاد مرة أخرى على كفالة إحدى البلديات ليدير وكراً للقمار » (الخليج ١٠٦٦ في مارس ، ١٩٨٢م) .

ـ « يبعدون عن البلاد . . ويعودون ثانية . . فيبعدون » (البيان ٥٣٥٢ ، في ٣ نوفمبر ١٩٨١م) .

ـ « تم ابعاده في رأس الخيمة فحاول العودة إلى دبي » (البيان ، ١٥٥ ، في ١٣ أكتوبر ١٩٨٠م) .

ـ « المحكمة تبعده . . فيعود بتأشيرة رسمية » (البيان ، ٥٤٠ في ٨ نوفمبر ١٩٨١م) .

ـ « يعود إلى البلاد بعد ابعاده . . بجواز جديد » (الاتحاد ، ٣١٠٨ في ٢٠ اكتوبر ١٩٨١م) .

ـ « ابعدوه فعاد متسللاً ليجد السجن بانتظاره » (الاتحاد ، ٣١٨١ في ١٢ يناير ١٩٨٢م) .

وكثيراً ما يلجأ المبعد العائد إلى عملية مراجعة شاملة لما فعل خلال فترة « استيطانه » ويستعرض بطريقته الخاصة ، الأسباب التي أدت إلى ترحيله . وينتهي به الأمر إلى كثير من التصلب بالرأي وخداع النفس . إذ يقنع نفسه أنه لم يبعد حقاً لذنب اقترفه ـ فهو يعرف الكثير من ابناء جلدته ممن ما زالوا يرتكبون جرائم مخالفات ولم يلحقوا به . وسرعان ما يقفز إلى الاستنتاج بأنه لم يبعد لشيء إلا لسوء حظه ، أو لنقص في خبرته ، أو لشدة تواجده في « أماكن التماس » الحساسة ظل يحوم حول الحمى حتى وقع فيه ! ويريحه هذا الاستنتاج في تحويل الموقف المؤلم إلى آخر يرضاه . ويمكن الوقوف على عوامل عديدة تساعد أفراد العمالة الأجنبية على ممارسة عملية خداع النفس هذه على مستوى واسع . ومن هذه العوامل :

١ ـ تثبيت ذهن المبعد العائد على حالة البلاد اثناء فترة دخوله الأول إليها وعدم اعترافه بالتغيير الذي . . يمكن أن يكون قد طرأ عليها منذ رحيله .

٢ ـ احتكاكيته المستمرة بغيره وفضوله الشديد على استطلاع الأخبار التي تهمه ومتابعتها .

٣ ـ تبادل الخبرات والخدمات مع آخرين مستعدين لتقديمها بالمجان .

٤ ـ وجود أقارب في البلاد يقدمون له الدعم والتشجيع والحماية التي يحتاجها عند العودة .

٥ ـ حاجته المستمرة للتعامل مع الوسطاء الذين يسهلون له الأمور ويزينون نتائج العودة .

٦ ـ استمرار ضغط المتطلبات المالية في بلده الأصلي تجعله لا يكف عن المحاولة .

وتهدف الصحف من وراء التركيز على العقوبة الشديدة وابراز عقوبة الابعاد بصورة خاصة اعطاء الانطباع الثابت بجدية الأمن واصرار القضاء على معاقبة الخارجين على النظام العام والقانون . كما تهدف من ورائها إيصال رسائلها المجتمعية التي تأخذ شكل شعارات معلنة احيانا ومعان ضمنية مفهومة أحياناً أخرى . ومن هذه الرسائل مثلاً : « الجريمة لن تفيد » ، «لن يفلت أحد من أيدي العدالة » ، « عيون رجال الأمن ساهرة لا تنام » ، « سيظل هذا البلد آمناً من أعماق بحره إلى جوف صحرائه » ، «لا مكان في هذا البلد المضياف لمجرم أو عابث » . . الخ .

ومن شأن نشر أخبار الجريمة مقترنة بالعقوبة الشديدة (أو الترهيب بها) أن يقلل من فرص ارتكاب جرائم جديدة . إذ أن ثبات اقتران العقوبة الرادعة بالجريمة المرتكبة ـ إلى حد الحتمية القضائية ـ يعمل على تجريد الجريمة من عنصر الغموض والاثارة ويبعدها بالتالي عن الارتباط بأية آثار سلبية قد تنجم عن نشرها في أذهان الناس بصورة أو بأخرى . وواضح هنا أن المحتوى المنشور نفسه ، مقطوعاً عن معرفة التأثير الفعلي ، لا يتيح الاستنتاج بأن الصحف الوطنية التي اتبعت « سياسة الردع » قدنجحت فعلاً في التقليل من ارتفاع معدلات الجريمة . إذ لا يستطيع المرء بالطبع أن يستنتج استجابات الجمهور من طبيعة الرسالة الاتصالية التي يتلقاها أفراده . وإذا كانت البحوث المماثلة في مجتمعات مغايرة ذات دلالة هنا ، فإن نتائجها لا تؤيد مزاعم الآثار السلبية التي يراها نقاد وسائل الاتصال ملازمة لنشر الجريمة كأن تحبب الجريمة إلى الناس ، وتعلمهم فنيات ارتكابها أو تجعل منها مصدراً مربحاً (انظر ، مثلاً ، بحث Roshier, 1973, pp.28-39 عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨١ ، ص٤٥-٦٢) .

ويستدل من المحتوى الحالي لاخبار الجريمة سمة ثالثة وهي أنها **تعكس واقعاً مجتمعياً قائماً** يلونه عمق المشكلات الاجتماعية . وتكتسب الصحافة الوطنية بالتصاقها به عمقاً دفاعياً سلطوياً . ومن الملامح الرئيسية للواقع المجتمعي الذي تعكسه الصحف ما يلي : ـ

١ ـ اختلاط القيم والمعايير والمستويات الاخلاقية بشكل مثير يسبب خللاً في العلاقات الاجتماعية القائمة . ويمثل بروز الجريمة والانحراف ، باقنعة متعددة تعبيراً مباشراً أو غير مباشر عن اضطراب هذه العلاقات .

٢ ـ عمق اللاتجانس البشري والتباين الثقافي بشكل يهدد المجتمع باستمرار تركيبة سكانية غير سليمة وربما يذوبان هوية ثقافية مميزة للمجتمع الأصيل .

٣ ـ تفشي اللامبالاة الظاهرة ـ التي تكاد تصل إلى حد البلادة الاجتماعية Social Apathy الكاملة ـ لهيئات الضبط الاجتماعي غير الرسمية ازاء ما يجري بصورة تحجب مشاركتها الفعالة في حل المشكلات القائمة . ومن الملاحظ أنه أمام التحول الاجتماعي السريع لم يعد الاعتماد المطلق على القوانين والتشريعات ووسائل الضبط الاجتماعي الرسمية كافياً بحد ذاته ـ حتى في الدول التي يتشبع افرادها بروح القوانين واحترامها إذ ظل يمارس في جـوّ غياب أكيد للاحساس الجماهيري بالمشكلة وبمعزل عن التآزر الاجتماعي وتلاحم الشعور الجمعي .

ويحتم واقع اجتماعي كهذا ممارسة الصحافة الوطنية لدورها الاجتماعي كمؤسسات شبه رسمية للضبط الاجتماعي بضبط وتوجيه لسلوك أفراد المجتمع وتحديد معالم القيم ومستويات الأخلاق المقبولة اجتماعياً . إذ تمكنها الجريمة ، بأخطارها المتنوعة ، من رسم خط إجماع مجتمعي Consensus يكون التطابق معه واجباً وتكون العقوبة جزاء مقرراً للانحراف عنه . كما تمكنها من اتخاذ موقف دفاع اجتماعي Social defence ضد السلوك المضاد . بل قد ترى الصحف ، أمام سطوة المشكلات الاجتماعية القائمة ، أن تكون قوة مجتمعية للردع Deterrent force لديها من الجزاءات الفعلية والممكنة ما يوفر لها الرد الحاسم على مصادر الجريمة وما يحول دون تفاقم نتائجها الخطيرة . والمؤسسات الصحفية مؤهلة لممارسة هذا الدور الدفاعي ـ السلطوي بتأثير إيجابي أكثر من غيرها لأنها تقتسم مع قرائها رصيداً مشتركاً

من القيم الأخلاقية ، وتتقاسم معهم خلفيات متشابهة من التجارب الاجتماعية ، وترسم معهم خرائط متطابقة للمعاني والرموز الثقافية .

ويؤكد توجيه أخبار الجريمة ، كغيرها من الموضوعات المطروحة ، ضمن هذه الاستراتيجية الثابتة سمة أساسية رابعة وهي أن الصحافة الوطنية بحق صحافة **ملتزمة إجتماعياً** Socially Committed أكثر منها صحافة محترفة مهنياً . وبالالتزام وحده ، وليس الاحتراف ، تستحق الصحف صفتها الوطنية . والتزام الصحف هو معاناة تامة وعيش متشبع بالتجربة الاجتماعية والحضارية لمجتمعها يولد فيها انتماء حقيقياً إليه وارتباطاً يومياً بقضاياه واهتماماته الرئيسية . وليس هناك ما يدل على أن الصحف الوطنية تؤدي عملها ، في مجال نقل أخبار الجرائم على الأقل مأخوذة بفنيات الاثارة الصحفية ، أو متلهفة على ابتداع أسماء ومسميات طرازية ، أو ساعية إلى اقحام مفاهيم ومصطلحات غريبة على أفراد المجتمع الثقافي الذي تتوجه إليه . وإنما تعي الصحف بفعل تجربتها الاجتماعية ، ان الاحتراف لا يخلق الالتزام ولا يقود إليه بالضرورة . ويتمثل التزام الصحافة الوطنية أيضاً بوعيها المسؤول للحاجة التنموية الحقيقية لمجتمعها وسعيها الدائم لخلق وتشكيل وعي اجتماعي مماثل يدرك تأثير الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية مجتمعة على إعاقة سير هذه العملية التنموية المنشودة . لذلك يأتي تأطير الصحف لممارستها وبرمجتها لرسالتها موجها نحو تحرير إنسان هذا المجتمع ـ ذلك العنصر الأساسي للتنمية ـ من قيود الخوف والتبعية والتخلف . ويأتي هذا الالتزام المجتمعي مطلباً لنيل احترام الجمهور الذي تتوجه الصحف إليه ، واكتساباً لاحترام النفس أيضاً . ومما يستوجب استمرار هذا الالتزام وتعميقه الاعتقاد المتناقض بموضوعية « الحقائق » ، والثقة المتهاوية بحيادية « الأخبار » التي تبثها وكالات الانباء العالمية كامبراطوريات ايديولوجية محتكرة لصنع الأخبار وتشريط استخدامها . لقد عبرت أقدم الصحف الوطنية عن مطلب الالتزام المجتمعي أصدق تعبير مرحبة بصدور صحيفة وطنية أخرى (الخليج) رأت فيها منبراً جديداً ملتزماً التزاماً حقيقياً بقضايا المجتمع « التزاماً لا ينبع من مجرد البيانات المعلنة أو النوايا الطيبة ولكن يصدر عن تجربة حقيقية معاشة في أرضية الواقع ومن موقف فكري وإنساني ووطني وقومي تبلورت معالمه عبر سنوات وسنوات وترجم فحواه وغاياته في سلوكيات ومناهج عمل وفي خبرات شهد بها الزمان في سجل الرجال » (الاتحاد ، ٢٦٢٩ ، في ٦ أبريل ١٩٨٠م) .

أما مزاعم الاحتراف Professionalism فغالباً ما تنطلق من استراتيجية سياسية محولة إلى بلدان العالم الثالث بخط متواز مع تحويل التكنولوجيا وكجزء من التيار العام للتبعية الثقافية . وكثيراً ما يتحول الاحتراف إلى هيمنة فكرية ومهنية يسعى به خبراؤه ليكونوا جماعات فنية ضليعة ويعمدون إلى تجنب معايشة المشكلات الاجتماعية أو معالجتها لتجنب الأخطاء الفادحة التي قد تجلب لهم نقداً اجتماعياً أو حرجاً سياسياً . كما أن السعي وراء الاحتراف على النموذج الأمريكي أو الأوروبي لا يقتصر على اكتساب كفاءة مهنية فعالة ولا يتوقف عن الأخذ بمتطلبات التدريب التقني وإنما يستدعي اقتراض نظام ثقافي وأيديولوجي كامل يضمن خلق تبعية اعلامية ويعمل أساساً للابقاء عليها كضرورة لبقاء مجموعة محترفة تمارس احترافها (Golding, 1977, p.292) .

ليس هناك مجتمع يصنع خبراء ومحترفين ويصدرهم مثل أمريكا . وليس هناك مجتمع يدعي تقدماً تكنولوجياً مثلها . ولكن النتائج التي تحصدها أمريكا من وراء احتراف خبرائها في نقل أخبار الجريمة ، وفعالية تقنيتها في مكافحة الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية الأخرى فيها ما تزال أقل من أن تبعث على الرضا حتى بين أهلها . إذ تبرهن هذه النتائج أن الممارسة المحترفة ما زالت قاصرة مثلاً ، عن محاصرة الجريمة ، أو خفض ارتفاع معدلاتها الهائلة ، أو حتى تسكين الهلع الذي يسود الشارع الأمريكي ليلاً . . أما استئصال الجريمة من جذورها « فما يزال مادة عريضة لحلم امريكي » آخر !

المنظورات الصحفية : ـ

نادراً ما تختلف الصحف في حجمها ومؤلفاتها من يوم لآخر ، لأن كل صحيفة منها تفرض قيوداً على حجم وتوزيع الأحداث التي يمكن الاعتراف بها . وتتأثر محتويات الصحف أساساً بالمنظورات الثابتة نسبياً لمؤسساتها . فما لم تبرز احداث معينة وتدلل على نفسها كأحداث خارجة عن النشاطات المألوفة في الحياة اليومية فإن ما يستخرج منها إلى عالم القارىء سيتأثر كثيراً بعملية تفاوض تمارسها الأطراف المتفاعلة ذات الصلة بانتاجها وتصنيعها وتوزيعها (كالمركز الاجتماعي لصانع الحدث ، متطلبات رئيس التحرير ، نشاط المحرر المختص ، ورغبات القراء . .) فمحرر أخبار الجريمة ، كما هو الحال في المحرر السياسي والفني والرياضي . .

الخ ، مرتبط ارتباطاً مهنياً بانتاج محاصيل مشبعة عن عالمه الخاص وتوفير مخرجات فورية عن احداثه غير العادية . وفي غياب عملية التغذية المرتدة feedBack، كأن يمارس مستقبلو الرسالة الاتصالية ضبطاً للاحداث وتوجيهاً لسيرها ، فإن عملية الضبط الداخلي من انتقاء وصياغة ونقل للأخبار ستتكرر بانتظام . ونتيجة لذلك ، فإن جوانب معينة من الحياة الاجتماعية تعطى إهتماماً صحفياً أكثر من غيرها كما يعطى أناس بعينهم مصداقية تفوق من سواهم . فالانحراف ، وليس السواء ، هو الجانب الحيوي للحياة الاجتماعية الذي يصنع الأخبار دائماً . ووكلاء الضبط الاجتماعي (رجال الشرطة ، القضاة . . الخ) هم المعرفون الأوليون primary definers لانحرافية الأحداث والأشخاص . ولكن يجب أن لا يغيب عن البال هنا أن الصحفيين المختصين أنفسهم ، تماما كوكلاء الضبط الاجتماعي ، هم معرفون مؤثرون Significant definers أيضاً . وتكمن القوة التأثيرية لهؤلاء جميعاً في دعوتنا لنكون شاهدين غير مباشرين لأحداث لا نملك بها خبرة مباشرة ، وبحملنا على أن نبني صورة عامة للمجتمع الذي نعيش فيه وأن نجعل معنى لأحداثه المتناثرة . ومن شأن تعريفاتهم أن تلقى قبولاً اجتماعياً لأنهم مخولون ، بحكم مراكزهم الاجتماعية ونفوذهم المهني ، لمهمة التعريف الاجتماعية والنفاذ إلى المصادر الأولية للأخبار المختصة والمعلومات الدقيقة . وهم مؤهلون بالتالي لأن يعرفوا ويصدقوا في معرفتهم أكثر من غيرهم ـ وفق ما سماه بيكر H.S.Becker هـرمية المصداقية Hierarchy of Credibility . وحين يقوم هؤلاء الوكلاء المؤثرون بعملية التعريف الاجتماعية فإنهم لا يختلقون أحداثاً عشوائية ليعرفوها كأحداث انحرافية . ولا يختارون اشخاصاً دون غيرهم ليعنوهـم Label كأشخاص منحرفين . وإنما من المؤكد توفر حد أدنى من انحرافية الأحداث والاشخاص بكسر القيم والمعايير الاجتماعية السائدة التي تحرص على وجودها واحترامها الغالبية العظمى من الناس .

وبالنظر إلى توزيع وحجم الأحداث الاجرامية المنشورة في الصحافة الوطنية نجد التقاء واضحاً بين تعريفات وكلاء الضبط الاجتماعي ومكونات المنظورات الصحفية ويعني هذا تمثل الصحف للصورة الرسمية للأحداث وتمثيلاً فعلياً للواقع الاجرامي السائد . إذ تشير الاحصاءات الجنائية لعام ١٩٨٠ ، من جهة ، أن عدد القضايا المبلغ عنها في الدولة قد بلغت (١٥٦٥٦) جريمة ، وأن أكثر الجرائم انتشاراً كانت الجرائم الواقعة على المال ومثلت ٤٢,٨٨٪ ، وتليها الجرائم الواقعة على النفس ومثلت

٢١,٢٣٪ ، وتليها الجرائم الواقعة تحت القوانين الأخرى ، مثلت ٢١,٢١٪ ، وأخيراً الجرائم ضد الدولة والأمن العام ومثلت ١٤,٦٧٪ من جملة الجرائم الواقعة في الدولة في نفس العام ، (التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص١٩) .

وتشير بيانات البحث الحالي في فترته الأولى لعام ١٩٨٠، من جهة أخرى إلى توافق عام مع هذه الصورة الرسمية لحجم ونمط توزيع الأحداث الاجرامية إذ بلغ ما نشرته الصحف الثلاث خلال هذه الفترة فقط (٦٠٨) قضية احتلت فيها الجرائم ضد المال التمثيل الأعلى بنسبة ٢٦,١٥٪ ، ثم جرائم الاخلال بالآداب العامة وتمثلت بنسبة ٢٢,٥٣٪ ، ثم جرائم المسكرات بنسبة ١٥,٦٢٪ ، والتزوير بنسبة ١٤,٤٪ ، بينما لم تمثل جرائم دخول البلاد والبقاء فيها بصورة غير مشروعة إلا بنسبة ٩,٣٧٪ فقط . وتشير بيانات البحث الكلية إلى استمرار التوافق العام بين الصورة الصحفية والصورة الرسمية للجريمة في المجتمع (انظر جدول رقم «٣») . إذ نجد أن الجريمة النمطية المتكررة في الصحف هي الجرائم ضد المال من سرقات بأنواعها وسطو واختلاس وتحرير شيكات بدون رصيد . . . الخ وتمثلت بنسبة ٢٨,٤٦٪ ، تليها جرائم الاخلال بالآداب العامة وتمثلت بنسبة ١٨,٧٤٪ ثم جرائم المسكرات بنسبة ١٦,١٥٪ ثم التزوير بنسبة ١٢,٨٨٪ ، وأخيراً دخول البلاد والبقاء فيها بصورة غير مشروعة بنسبة ١٢,٠٧٪ من جملة الجرائم المنشورة في تلك الفترة .

ولا شك أن الصحف جميعاً تسعى إلى تأكيد موضوعية ممارساتها وتطابقها مع الواقع المجتمعي ولا تتردد واحدة منها في التأكيد بأنها تبث اخباراً حيادية متوازنة وتنقلها مجردة نزيهة بعين فاحصة على أحداث المجتمع وعين مراقبة على أحداث العالم الواسع وتعقيداته . لكن يجب أن لا تحجب هذه « الواقعية الصحفية » ممارسة الصحف لعملية انتقاء حتمية أمام الكم الهائل من الأحداث اليومية . فالصحيفة وهي تسعى إلى تقارير أمينة عما يجري ، تسعى في الوقت ذاته وراء القيمة الاخبارية للأحداث Newsworthy ولا يعني هذا تحيزاً تقوم به الصحف . بل ربما دفعت بعض الصحف رغبتها في أن تكون موضوعية إلى اختيار أحداث معينة ونشرها ـ مجردة ـ لتبدو محسوسة عند قراءتها من جهة ومؤكدة لواقعية الصحف من جهة أخرى . ولكن لا تأتي هذه الأخبار ، مع ذلك ، إلا منطلقة من منظور رئيس للصحيفة ومعززة له في آن واحد . فإذا كان من العسير إذن ، تعريف الأخبار كسجل

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لأنماط الجرائم المنشورة في الصحافة الوطنية(*)

خلال فترة البحث

الصحيفة	الدخول والبقاء غير المشروع	التزوير	الاخلال بالآداب العامة	جرائم ضد المال	جرائم المسكرات	جرائم المخدرات	الجرائم الاخلاقية	جرائم القتل والانتحار	الرشوة	جملة
الاتحاد	٧٦	٨٣	٨٧	١٨٨	١٠٠	٤٦	١٧	٣٧	٩	٦٤٣
الخليج	٥٠	٣٨	٩٦	٨٧	٥٠	٢٩	٢٣	٢٥	١١	٤٠٩
البيان	٨٤	١٠٣	١٤٣	٢٢٠	١٣١	٨٣	٧٨	٢٥	١١	٨٧٨
جملة	٢١٠	٢٢٤	٣٢٦	٤٩٥	٢٨١	١٥٨	١١٨	٨٧	٣١	١٩٣٠(**)

(*) ليعت هذه محاولة تصنيفية نهائية للجرائم بديلة عن التصنيف الجنائي وإنما هي محاولة توفيقية لأغراض البحث التحليلية .

(**) يلاحظ زيادة المجموع الكلي للجرائم عن المجموع الكلي للقضايا المنشورة (العناوين الأساسية) وذلك لاشتمال القضية المنشورة الواحدة (العنوان) احياناً على أكثر من تهمة أو ادانة لأكثر من متورط فيها .

واف أمين ـ كما أو نوعاً ـ لما يجري في مجتمع الصحيفة أو في العالم الواسع من حولها ، فإنه يجب اعتبار المؤثرات الاجتماعية التي تجعل للمنظورات الصحفية صلة بالواقع المجتمعي . وهكذا يستمر السؤال : ماذا تشكل بالضبط مشكلة الجريمة؟ معضلة بالمنظور الصحفي إذا ظل يرى بمعزل عن المنظور الاجتماعي الفعلي كدلالات خطورة الجريمة ، ومردود العقاب ، ومدلولات النقاش الاجتماعي والحوار العام . فما لم تر الصحف الجريمة كمشكلة اجتماعية لا لوجودها المجرد وإنما باعتبار التقييم الثقافي لها والموقف الاجتماعي منها والوزن الذي تعطيه لها الغالبية العظمى من الناس في فترة معينة ـ فإن تعريفاتها ستظل حبيسة الرؤية الصحفية مفرغة من محتواها الاجتماعي وإطارها السياسي ومضمونها الثقافي (انظر الثاقب وسكوت ، ١٩٨٠ ، ص ٧ـ٢٣) .

ولا يستدل من المعايير التي توظفها الصحافة الوطنية انها ترى الأحداث بمنظورات بيروقراطية محضة وإنما هي متداخلة مع مدلولات الواقع المجتمعي بصورة يصعب معها الفصل بينهما . ومن المعايير التي تحكم الاختيار ونقل الأحداث الاجرامية في الصحافة الوطنية ما يلي :

أولاً : جدية العقوبة المقررة للجريمة المرتكبة . وتمثل معياراً مركزياً ملزماً للمؤسسات الصحفية لأنها تتضمن دلالات عن خطورة الجريمة وبالتالي استحقاقيتها للنشر بقصد الردع والعبرة . بل أن بعض الصحف لا تأخذ ، بدرجات متفاوتة ، عناوين أحداثها المنشورة من نمط الجريمة المرتكبة أو وصفاً لها ، وإنما من نمط العقوبة المقررة ترهيباً بها . وتستعمل الصحف في ذلك صيغاً رتيبة لأحداث متكررة . ولا يمكن هنا إلا إعطاء بعض من مئات الأمثلة المنشورة :

ـ « الحكم على ١١ هندياً بالحبس والابعاد لتزويرهم رخص قيادة السيارات . . . (الاتحاد ، العدد ٢٨١٦ في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠) .

ـ « قطع يد سارق والحبس ٣ سنوات لزميليه لقيامهم بسرقة محل صرافة وبعض المحلات التجارية » . (الاتحاد ، ٣١٢٢ في ٤ نوفمبر ١٩٨١) .

ـ « الحبس ٤٢ شهراً والابعاد لحيازة ٥٢ كيلوجرام مخدرات » (الاتحاد ، ٣١٥٧ في ١٥ ديسمبر ١٩٨١) .

ـ « السجن والابعاد لمحاولة خطف سيدة بعد تهديدها بسكين » (الاتحاد ٣١٩٥ في ٢٩ يناير ١٩٨٢) .

ـ « السجن ٣ سنوات لتاجري المخدرات » (الخليج ، العدد ٦٣٨ في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠م) .

ـ « ١٠ سنوات و٨٠ جلدة لمختطفي طفلتي خورفكان » (الخليج ٩٣٢ في ٢٦ اكتوبر ١٩٨١) .

ـ « السجن سنة و٩ أشهر لبطل « النصف مليون » درهم . . . (الخليج ، ١٠٣٨ في ٩ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « سجن وابعاد بتهمة السطو ليلاً » (البيان ، ٢٠٨ في ديسمبر ١٩٨٠) .

ـ « السجن عاماً لسائق حاول الاعتداء على صبي » (البيان ، ٥٤٨ في ١٦ نوفمبر ١٩٨١م) .

ـ « السجن عاما مع الابعاد لمهرب الهيروين » (البيان ، ٦٣٧ في ١٣ فبراير ١٩٨٢) .

ويحظى هذا النوع من الأحداث الاجرامية بالنشر المكثف لأنه يؤكد موضوعية الصحف من جهة ، ويؤكد ملاءمة الجريمة كمبرر للضبط الاجتماعي ، وخلق مناخ ملائم لتطبيق القانون وسيادته من جهة أخرى .

ثانياً : غرابة الحادثة الاجرامية : الجريمة كلها غريبة بلا شك ، لابتعادها عن الخط المعياري للمجتمع . ولكن جرائم بعينها تثير الدهشة لابتعادها عن تصور الفرد العادي هي جرائم تحظى بالقسط الوافي من النشر . ورغم أن لحداثة الخبر وجدته Novelty أولوية أساسية تؤهله للنقل الفوري عند الصحف ، فإن حرارة الأحداث « ليست معياراً مركزياً في أخبار الجريمة بالذات لأنها من الأحداث المثيرة التي لا تفقد قيمتها الاخبارية مع الأيام . وإذا كان مصير معظم المشكلات الاجتماعية يؤول إلى الروتين ويعتري الملل والفتور الصحافة المنادية بعلاجها فإن الجريمة كمشكلة اجتماعية تظل حية متجددة بجاذبيتها للنشر وتظل تستأثر بالاهتمام المجتمعي والصحفي معاً . ووعي الصحف بهذه « الميزة الاسفنجية » لأخبار الجريمة يجعلها لا تضبط

توقيت نشر الأحداث طبقاً لفورية حدوثها . فقليلاً ما تعمد الصحف الوطنية إلى تلقف الأخبار الساخنة قبل أن تبرد جذوتها . وتغني غرابة الجريمة الصحف عن توسيع الحدث الاجرامي ومده وتطويره ، ما لم يكن حدثاً متطوراً بطبيعته . ولا ترى الصحف مسلسلات إجرامية لمرتكبي الجرائم وإنما ترى مسلسلاً واحداً لمصادر الجريمة هو « مسلسل العمالة الوافدة » الذي لا تنتهي إثارة حلقاته . ولا تنبع غرابة الجريمة من أنها آتية من بلاد نجهلها فحسب وإنما من أناس ما زلنا نجهل كيف يمكن أن يكونوا على ما هم عليه ! ويمثل هذا النوع مادة نشر جاهزة لا تعدمها الصحف أبداً . فما دام الغرباء موجودين بيننا فستهزنا غرابة جرائمهم على الدوام :

« ناطور يذبح زوجته الشابة وهي حامل في شهرها الثامن » (الاتحاد ، العدد ٢٧٨ في ١١ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « يتسلل للمسكن ويسرق ملابس المؤذن » (الاتحاد ، ٣١٥٣ في ١١ ديسمبر ١٩٨١) .

ـ « يدعو صديقه للعشاء ثم يقتله » (الاتحاد ، ٣١٩٧ في ٣١ يناير ١٩٨٢) .

ـ « باكستاني مفترس يراود الطفل عن نفسه وينهال على والده ضرباً لتأنيبه أياه » (الخليج ، ٦٣٣ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠) .

ـ « هنديان يقتلان بعضهما بالسكاكين » (الخليج ، ٩٦١ ، في ٢٤ نوفمبر ١٩٨١) .

ـ « الخلافات في باكستان وتصفية الحساب في الامارات بالسكين الجاهز بالسروال » (الخليج ١٠٣١ في ٢ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « حاول افتراسها ولكن والدتها هرعت لانقاذها في الوقت المناسب » (البيان ٢٠١ ، في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠) .

ـ « وضعا الحبوب المخدرة لأسرة قريبهما في المرطبات وبعد أن فقدوا الوعي قاما بالاعتداء على الزوجة » (البيان ، ٥٨٣ ، في ٢١ ديسمبر ١٩٨١) .

ـ « كهل يدير شبكة للدعارة ضحاياها فتيات قاصرات دون سن العاشرة » (البيان ٥٦٧ في ٤ يناير ١٩٨٢) .

ولا شك أن ثراء المصدر يجعل الانتاج متنوعاً . مما يجعل الصحف تتوقع مزيداً من غرائب الجرائم في شكل « تقليعات » جديدة كل مرة بلون وشكل وقناع . ومن غرائب الحادثة الاجرامية أيضاً ارتباطها بظروف غير عادية كالدراما والكوميديا والنزوات والسخرية وسذاجة التبريرات .

ـ « شاب يطلق الرصاص على قريب زوج أمه ، فتصاب الأم برصاصة قاتلة » (الاتحاد ٣١٤١ في ٢٧ نوفمبر ١٩٨١) .

ـ « الشرطة تشك في جواز سفره فيؤكد أنه اشتراه بمبلغ كبير » (الاتحاد ٣١٩٢ في ٢٥ يناير ١٩٨٢) .

ـ « اعتراف غريب لنشال : لم أدس يدي في جيبه لأنشله ولكن لقراءة هويته من أجل التعارف » (الاتحاد ، ٢١٧٤ في ٤ يناير ١٩٨٢) .

ـ « سكران يقتحم منزلاً في الثانية صباحاً ويطلب من أهله تقديم العشاء » (البيان ، ٢٦٥٧ ، في ٥ مارس ١٩٨٢) .

ـ « سكران يقتحم منزلاً في الثانية صباحاً ويطلب من أهله تقديم العشاء » (البيان ، ٢٦٥٧ ، في ٥ مارس ١٩٨٢) .

ـ « سائق (شهم) يوصل النساء واغراضهن إلى حجر النوم » (الخليج ، ٦٣٥ في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٠) .

وإلى هذا النوع من الجرائم بالذات تعزى كثافة أخبار الجريمة في الصحافة الوطنية : فهي جرائم ممتدة ، لم تعد تقتصر على شوارع وأحياء بعينها وإنما أصبحت تنفذ منها إلى جميع العلاقات الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع ولا ترمي الصحف من وراء نقل أخبار الجرائم الغريبة إلى اشباع فضول عند قرائها وإنما تحاول ايصال رسائل معينة تذهب إلى أن « هذا الوطن ليس موطناً للجريمة » وإنما للجريمة بلد « المنشأ الأصلي » . . . حيث « كل شيء فيها جائز » !

ثالثاً : المنزلة الاجتماعية : يتفاوت نشر الصحف للأحداث الاجرامية بمدى وجود أشخاص ذوي مراكز اجتماعية مؤثرة متورطين في أفعال انحرافية كفاعلين أو كضحايا . فكلما كان المركز الاجتماعي للمتهم متدنياً كلما كانت الاحتمالية أكبر في

نشر التهم المسندة إليه وذكر اسمه مقترناً بجنسيته . ويجب أن لا تحجب كثافة انتشار جرائم « أصحاب السراويل الفضفاضة » وجود ما أسماه سذرلاند E.Sutherland «بجرائم أصحاب الياقات البيضاء » White- Collar Crimes وانتشارها بأكثر مما تقدمه أو تقترحه الصحافة اليومية . ولأن جرائم هذا النوع تمارس بصورة مستترة فإنها تتطلب ، ضمن أشياء أخرى ، فنيات أكبر ، وامتيازات وظيفية مضمونة ونفوذاً إجتماعياً مؤثراً . ولا يعني استعصاء جرائم هذا النوع ومناعة أصحابها الاكتشاف والملاحقة أنها لا تنال عقابا إذا اكتشفت . فقد يكون الحال عكس ذلك تماماً : إذ تلاقي ، بالاكتشاف ، عقوبات بحجم المسؤولية الاجتماعية لمرتكبيها وربما تكون المطالبة بعقوبة أكثر شدة من عقوبات الجرائم التقليدية . (انظر الثاقب وسكوت ، مرجع سابق) وتشير جرائم هذا النوع بالذات إلى أن الجرائم ، بارزة ومستترة ، موجودة ومنتشرة في كافة قطاعات المجتمع وشرائحه الاجتماعية بأكثر مما نظن . وإلا بماذا تستطيع الصحف تفسير ارتفاع متوسط الجرائم المسجلة في الدولة لعام ١٩٨٠ مثلاً بـ٤٢,٨٩ جريمة في اليوم الواحد ؟ (التقرير الجنائي السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص٢٠) .

تجد الصحف في ارتفاع معدلات الجرائم المكتشفة في مناطق الوافدين الأجانب دليلاً كافياً على الاعتقاد بوجود أعداد أكبر من الجرائم والانحرافات الخفية فيها . وتجمع الصحف على الاعتقاد أن ما عرف منها إلى الآن ـ رغم ضخامته ـ ليس إلا « بعضا من كل » ، « قطرة من بحر عمالة لا ينضب » وأن ما ارتكب منها إلى الآن ـ رغم خطورته ـ لا يمثل إلا « جزءاً يسيراً وقليلاً مما يرتكب في حق هذا المجتمع » .

فتلاحظ **الاتحاد** مثلاً بأن « هذه الحوادث والقضايا هي بعض ما يحدث وليس كل ما يحدث . . . وما ينشر ما هو إلا معلومات أولية تصل بالصدفة ثم تكون المتابعة لها » (الاتحاد ٣١٤٤ في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١) . وتلاحظ مرة أخرى أن « القضايا الجنائية التي تعرض على النيابة العامة وتنظرها محاكم الدولة لا تمثل الحجم الحقيقي للجرائم التي تقع في البلاد تمثيلاً صحيحاً . لأن بعض الجرائم لا تصل إلى هذه الأجهزة لأنها تقيد ضد مجهول نظراً لهروب فاعليها » (الاتحاد ٣٢٣٢ في ١٣ مارس ١٩٨٢) .

وتشير هذه الأنماط من الجرائم وملاحظات الصحافة الوطنية حولها بوضوح إلى

قصور الاحصاءات الجنائية ، رغم دلالاتها ومنفعتها ، لأغراض البحث العلمي الاجتماعي في هذا المجال . فالاحصاءات الجنائية ، والصحافة المرتكزة عليها ، ذات صلة وضرورة حقا وقد تكون المصدر الوحيد في بعض الأحيان . ولكنها تظل ، مع ذلك محدودة الاستعمال وقاصرة عن تقديم الفائدة المرجوة للبحث الاجتماعي في الجريمة والانحراف والمشكلات الاجتماعية لعدة أسباب منها :

١ ـ لا تعمد إلى تسجيل دقيق شامل للجرائم التي ارتكبت فعلاً .

٢ ـ لا تأخذ بالتصنيف الشامل للجرائم والمجرمين الذي يحتاج إليه الباحث .

٣ ـ لا تركز بياناتها ونشاطاتها على جميع المناطق والجماعات الاجتماعية والعرقية والجنسية بدرجات متساوية .

٤ ـ تتأثر فعاليتها بعدة متغيرات هامة منها : مدى يقظة الشرطة ، ومدى حرصها الفعلي على اكتشاف الجرائم وملاحقتها ، ومدى توفر الوسائل الفنية والتقنية لمكافحة الجريمة ، ومدى استعداد الجمهور للتعاون مع الشرطة ومؤازرتها في مهامها .

٥ ـ من طبيعتها التجريد Abstraction فلا تخبر شيئاً عن الأسباب والدوافع للفاعل وتحذف المعاني من الأفعال .

٦ ـ لا تغطي بياناتها المجرمين المحترفين الذين لهم القدرة على التملص من الاكتشاف والافلات من الملاحقة .

فهناك الكثير من الجرائم ما يحدث فعلاً ولكن لا يبلغ عنه ولا يكتشف ومنها ما يكتشف ولكنه لا يسجل . وبعضها يسجل ولكنه لا يتابع . وبعضها يتابع ولكن لاصحابه القدرة والمناعة على تجنب الادانة والتملص من العقاب . ويكمن في قلب الاحصاءات الجنائية مشكلة « الأرقام السوداء » Dark Figures تلك الجرائم التي تحدث فعلاً ولكننا لا نعرف عنها شيئاً . وعدم بروزها مسجلة في الاحصاءات أو منقولة إلى اهتمامنا بالصحف لا يعني أنها غير موجودة . فذكر « الرقم المحترم » «والرقم المشكلة» هما نقيضان لا تستطيع أن تسوي بينهما الاحصاءات الجنائية ، ولا الصحافة المرتكزة عليها بالتالي ، إلا بنوع من التفاوض الذكي والتوفيق التقريبي الذي تؤخذ فيه اعتبارات السياسة والأمن والاطمئنان الاجتماعي . (أنظر مثلاً ، أحمد خليفة ، ص ص ٢٥ ـ ٢٨ ، Taylor et al. 1973, pp.11—13) .

أسباب الجريمة وعلل المجرمين : ـ

تنقل الصحافة الوطنية أخبار أحداث اجرامية أكثر من نقلها لأخبار مرتكبي هذه الأحداث . وتتجنب الصحف بشكل ملحوظ ، التعرض لوصف فنيات Techniques ارتكاب الجريمة . إذ تكتفي بالاشارة إلى ظروف ارتكابها وملابساتها وحيثياتها درءاً للآثار السلبية كالاثارة والاستهواء ، التي قد تنجم عن ذلك الوصف . وإذا أخذنا بعين الاعتبار نمط الجريمة السائدة كما تنقلها الصحف (سرقة ، اخلال بالآداب العامة ، تزوير) والطريقة الفعلية التي تمارس بها ، فإنه يصبح واضحاً أن الصحف لا تجد في هذه الأنماط التقليدية فنيات حقيقية لتصفها . ويمكن القول أن الجريمة المنشورة في الصحف الوطنية بصورتها وادائها الحالي « جريمة بدائية » Primitive Crime موغلة في البساطة ، تنأى عن التعقيد والغموض . . ، جريمة غير مصقولة ، لم تنطلق من مستوى متقدم في التخطيط ، ولم تصل إلى أي مستوى دقيق في التنسيق والتنفيذ أيضاً . كما أنها ، بمجملها ، جريمة إنفرادية Solo Crime لا تتخذ شكلاً جمعياً منظماً ولا تؤدى في الغالب ، باشتراك عصابة خبيرة متمرسة .

وتبرز الصحف نمطاً إجرامياً ساذجاً سذاجة الجريمة التي يرتكبها . فالمجرم النمطي الذي تقدمه الصحف الوطنية مجرم غير محترف Non-professional غير مرتبط يعمل لحسابه Free Lance ، « ذو فشل مضاعف » Double failure : فشل في الحصول على ما يريد بطرق مشروعة وبطرق غير مشروعة أيضاً . . مجرم يقع بسهولة في الفخ أو بلهجة أحدى الصحف « يدخل السجن برجليه » ! ويهوي مجرم كهذا ببساطة مهما كان نمط نشاطاته الانحرافية ـ سواء أكان متسللاً ، مزوراً ، سارقاً ، مهرباً أو حتى سكيراً ومغازلاً . والأمثلة القليلة التالية تبين صورة مجرم كهذا :

ـ « أومن التسلل إلى البلاد . . . وفي كل مرة يضبط » (الاتحاد ، ٢٧٩١ ، في ١٤ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « يستعد للسطو على الصراف فيقع في يد الشرطة » (الاتحاد ٣١٦٦ ؛ في ٢٦ ديسمبر ١٩٨١) .

ـ « ضبط أكبر محاولة لتهريب المخدرات : باكستاني يحمل ١٣ كيلو جراماً من الحشيش داخل براميل للمربى ، في مطار أبو ظبي » (الاتحاد ، ٣٢١١ ، في ١٦ فبراير ١٩٨٢) .

- « يسقط في الكمين ويبيع الويسكي لأحد أفراد الشرطة » (الاتحاد ، ٣٢٠٣ في ٦ فبراير ١٩٨٢) .

- « سقط لص المنازل الفاخرة في دبي . . . » . (الخليج ٥٦٥ ، في ١٣ اكتوبر ١٩٨٠) .

- « سقطت أكبر عصابة للنصب والاحتيال » (الخليج ، ٩٨٩ ، في ١٢ ديسمبر ١٩٨١) .

- « سقوط ٧ مهربين للحشيش في يد مكتب مكافحة المخدرات بدبي . . . وثامنهما يقع في كمين آخر » (الخليج ١٠٨٧ ، في ٣٠ مارس ١٩٨٢) .

- « لص المنازل يسطو على صيدلية ويباغته رجال الأمن متلبساً » . (البيان ، ١٩١ في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠) .

- « عاكسها على الهاتف وهرب من الكمين الأول ولكنه وقع في الكمين الثاني » (البيان ٥٧٥ في ١٣ ديسمبر ١٩٨١) .

- « لجأ إلى المتاجرة بالمخدرات ولكن جهله بالكار أوقعه وزميله بأيدي الشرطة » (البيان ، ٦٦٩ في ١٧ مارس ١٩٨٢) .

وتربط الصحف بين **نمط الجريمة** المرتكبة **وجنسية مرتكبها** بصورة ثابتة وبنوع من السببية القاطعة . فتزوير جوازات السفر والمستندات الأخرى وانتحال صفة الغير والاتجار بالمخدرات عمل باكستاني بلا منازع . وتناول الخمور والاتجار بها عمل هندي مميز ، والاخلال بالآداب العامة عمل باكستاني وهندي مشترك .

ولا يمكن انكار ما لدى الصحافة من الوقائع المتكررة ، كما للرجل العادي من الملاحظات العابرة ، ما يجعل ذلك الارتباط أمراً مبرراً ويلاقي مصداقية شعبية عريضة . كما أنه ارتباط منسجم تماماً مع الصورة الاحصائية الرسمية لتوزيع الجرائم وجنسيات مرتكبيها . إذ تشير هذه الاحصاءات إلى أن الجرائم التي يرتكبها الوافدون تفوق بشكل هائل تلك الانحرافات التي يقوم بها المواطنون . إذ بلغ عدد الأشخاص الذين اشتركوا في ارتكاب الجرائم المسجلة خلال عام ١٩٨٠ مثلاً (١٧١٨٣) شخصاً . وبالنظر إلى هؤلاء موزعين حسب جنسياتهم نجد أن مجموع من ارتكبوا

جرائم مسجلة ممن يحملون جنسية الامارات لا يتعدى ٢٨٦٠ شخصا أي بنسبة لا تتجاوز ١٦,٦٤٪ من مجموع مرتكبي الجرائم المسجلة من ذوي الجنسيات المختلفة المتواجدة في الدولة بينما بلغ عدد من ارتكبوا جرائم مسجلة في نفس العام من أصحاب الجنسية الباكستانية وحدها ٤٤٠٥ شخصا أي بنسبة تصل إلى ٢٥,٦٣٪ ، وبلغ عدد أصحاب الجنسية الهندية ٣٢٩٤ شخصاً أي بنسبة ١٩,١٧٪ (التقرير الجنائي السنوي العام ١٩٨٠ ص ص٦٤-٦٧) .

وتشير بيانات هذا البحث إلى أن مجموع ما نشرته الصحف الثلاث خلال الفترات الثلاث بلغ ١٤٢٦ قضية ذكرت فيها جنسية مرتكبيها بوضوح . وبلغ عدد قضايا المواطنين منها ٨١ قضية فقط أي بنسبة لا تتجاوز ٥,٦٨٪ من مجموع قضايا الجنسيات المختلفة بينما بلغ عدد قضايا من يحملون الجنسية الباكستانية ٥٣٣ قضية أي بنسبة ٣٧,٣٧٪ وقضايا الجنسية الهندية ٣٩١ قضية أي بنسبة ٢٧,٤١٪ هذا ولم يتجاوز مجموع ما ارتكبته الجنسيات الأخرى مجتمعة ٤٢٠ أي بنسبة ٢٩,٤٥٪ (انظر جدول رقم «٤») فما هي الأسباب التي تضعها الصحف لتفسير هذه الظاهرة الاجرامية وارتباطاتها المختلفة ؟

أولاً : الباثولوجيا الاجتماعية Social Pathology :

إن كثافة الجريمة ليست على كل حال دليلاً على احتراف المجرمين وإنما هي دليل على خصوبة المصدر الأصلي الذي يغذي أفعال مرتكبيها . ويتضمن ربط الصحف بين الفرد المجرم وجنسيته جلباً لصلة ذلك المصدر إلى دائرة التفسير . واعتقاد الصحف الثابت في هذا المجال أن الجريمة ، على ارتفاع معدلاتها ، ليست انتاجاً أصيلاً لهذا المجتمع وإنما هي افرازات صبت فيه على أيدي مجموعات هائلة من الأجانب متغلغلة في كل مكان . ولا يعاني هذا المجتمع من الجريمة كمشكلة اجتماعية تمتد جذورها في بنائه الاجتماعي ونظمه السياسية والثقافية والاقتصادية بقدر ما يعاني من جرائم مكتملة الصنع حملت إليه من المجتمعات المصدرة لتمارس وطأتها على أرضه . وعندما تعلن إحدى الصحف عن هذا الاعتقاد بوضوح بأن « الجرائم طارئة ومستوردة » (البيان ، ١٦٧ ، في ٢٧ اكتوبر ١٩٨٠) ، فإنها ترجع بالفعل المنحرف إلى مصادر اجتماعية أصلية تجعله مفهوماً عند قرائها . وتضمن الصحف بهذا الاطار المرجعي في تفسير الجريمة ثلاثة أهداف على الأقل :

جدول رقم (٤)

توزيع القضايا المنشورة بالصحافة الوطنية حسب جنسية مرتكبيها(*)

خلال فترة البحث

الصحيفة	١٩٨٠				١٩٨١				١٩٨٢				
	جنسية امارات	جنسية باسكتانية	جنسية هندية	جنسية اخرى	جنسية امارات	جنسية باكستانية	جنسية هندية	جنسية اخرى	جنسية امارات	جنسية باكستانية	جنسية هندية	جنسية اخرى	جملة
الاتحاد	١٠	٣١	١٥	٢٧	٩	٤٣	٣٧	٦١	١٢	٧٣	٥٩	٨٥	٤٦٢
الخليج	٢٦	٥٩	٤٧	٨٦	٤	١٤	٢٧	٢٦	٢	٣١	١٣	١٩	٣٥٤
البيان	٨	١٠٧	٨٢	٧٠	٧	٦٨	٥٠	٢٧	٣	١٠٧	٦١	٢٠	٦١٠
جملة	٤٤	١٩٧	١٤٤	١٨٣	٢٠	١٢٥	١١٤	١١٤	١٧	٢١١	١٣٣	١٢٤	١٤٢٦

(*) تشمل القضايا التي ذكرت فيها جنسيات مرتكبيها بوضوح .

١ ـ جعل أنماط الجرائم التي تنبع ، بصورة أكيدة ، من مصدر خارجي هدفاً أساسياً لها وجعل تكثيف نشرها وابراز مخاطرها أمراً مبرراً .

٢ ـ الاشارة إلى أن العقوبات الحالية بليونتها وتسامحها ، لا يمكن أن تكون بحجم وخطورة أنماط الجرائم المرتكبة وليست بالتالي كافية للقضاء على الجريمة ، وإنما لا بد من إزالة أسبابها ودوافع أصحابها بتجفيف مصادرها الأصلية .

٣ ـ ترسيخ اعتقاد شعبي بخارجية الأسباب Externality of Causes يسلم بأن أية تفسيرات تصل بين البناء الاجتماعي التقليدي والسلوك الانحرافي هي تفسيرات ليست بذات صلة للوضع المجتمعي القائم ولا يمكن قبولها .

ومن الأسباب الاجتماعية التي تراها الصحف مرتبطة بالجريمة ما يلي : ـ

أ ـ **باثولوجيا المنطقة Area Pathology** : مع أن مناطق تجمع العمالة الأجنبية في البلاد يكاد لا يطالها محرر صحفي (ولا باحث اكاديمي) فإن الصحف تصر باستمرار على وصفها كمناطق مشكلة problem Areas ، مراكز تفريغ للجريمة واخصاب للمجرمين . . مناطق تفكك اجتماعي Social Disorganization تسبب خللاً في البنية الاجتماعية ، يعيش افرادها عيشة طفيلية على جسم الكائن المجتمعي العام . ثم أنها مناطق موبوءة تنتقل الجريمة منها بالاختلاط ، بالعدوى ، أو بالتلوث . وتشكل هذه التجمعات فوق كل شيء ، مناطق « جيتو » Ghetto مقفلة ، تنعزل بنفسها ولنفسها ، بثقافة فرعية منحرفة DeviantSubculture تفتقد سبل الاتصال والتفاعل مع المعايير السوية في الثقافة المجتمعية الكلية Overall Culture وتظل مرتبطة بمجموعة من القيم والمعايير الخاصة تكون إما مشجعة للانحراف وداعمة له ، وإما متسامحة معه وداعية إليه . كما تظل تغذي ميولاً وإتجاهات وتفرز معاني وتبريرات تزود أفرادها بدوافع منحرفة Deviant Motives تهون عليهم ما فعلوا ، وتزين لهم ما سيفعلون وتخفف عنهم عناء النبذ الاجتماعي المحيط .

ولعلّه من الممتع ملاحظة أن هذه المناطق لا تستعصي على المؤسسات الصحفية فحسب ، وإنما تشترك معها المؤسسات التعليمية والعمالية والصحية جميعاً في غيابها عن المشهد الثقافي المغاير وتتقاسم عجزها عن التأثير فيه . وتتمثل معضلة الصحف ، ربما كغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، بأنها تعمل في ظل افتقار أكيد

للمعلومات الاجتماعية المحلية وانعدام للتنسيق والرؤيا الشاملة . لذلك تأتي نظرتها إلى الأجانب غير قائمة على التأكد مما يجري بالضبط في تجمعاتهم السكنية . فلا تستطيع تحت الظروف الشك والغموض معرفة حجم ما يفعله هؤلاء الأجانب أو فهم حقيقة ما يخططون لفعله . فما لم ترتكب في تلك المناطق جرائم ذات طابع « استفزازي » مثير فإن ما يدور فيها يظل سراً عليها . ولا تحدث إلا مطالبة آنية بتوفير المعلومات أو تقنين الظاهرة وضبطها لا تدوم غالباً إلا بالقدر الذي تهز فيه جرائم تلك المناطق الرأي العام في المجتمع .

ب ـ **الانومية الثقافية Cultural Anomie** : من الحالات المجتمعية اللاسوية تلك التي تنمي فيها ثقافة المجتمع السائدة حلماً مادياً عريضاً نادراً ما يتحول إلى واقع بطرق مشروعة ؛ كأن ترسم أهدافاً مادية تشجع الجميع على بلوغها ولكنها تعمل في الوقت ذاته ، على حجب الفرص المتاحة للوصول إليها أو تحديدها بقسوة أو قصرها على فئة قليلة فقط . ويترتب على وضع مجتمعي كهذا أن يتحول جمع المال وبلوغ الثروة إلى غاية في حد ذاته . ويضطر الأفراد الذين استوعبوا حساً معيارياً ، أن يسلكوا طرقاً انحرافية للتكيف مع معايير ثقافة لا معيارية . والأفراد في المجتمعات المعاصرة على درجة من الوعي ليروا أن مشاكلهم ليست مع أنفسهم حتى يسارعوا بتحطيمها ، وأن العجز لا يكمن فيهم حتى يقرروا الانسحاب من المشهد الاجتماعي كله . وإنما يكتشفون أن مأزقهم مع ثقافة مجتمعية تعمل على تجريمهم Criminalize وبما أن معظمهم لا يمتلك القوة لتغييرها بالعنف أو الجرأة لرفضها واقتراح بدائل ثقافية عوضاً عنها ، يلجأ بعض الأفراد إلى شق ثغرات في الحائط الثقافي ينفذون منه إلى أهدافهم الثقافية (أنظر Merton, 1968, pp.185-248) .

وعندما تتقصى الصحف الأسباب بعمق أكبر فإنها ترى أن تحليلاً كهذا ذا صلة واردة بتفسير مجموعة هائلة من الجرائم المتكررة في هذا المجتمع ـ سواء تلك التي ترتكب بشكل مكشوف (كالسرقة والسطو) . . أو بصورة مستترة (كالاختلاس والتزوير والاحتيال والغش وإصدار شيكات دون رصيد والرشوة وحتى بيع وتداول أسهم لشركات وهمية . ولكنها لا ترجع إلى هذا التحليل إلا مجزءاً : باعتبار أن تكوين القيم المادية والاستهلاكية هو عمل ثقافة فرعية منحرفة وليس ثقافة مجتمعية عامة ، وأن السعي وراء تحقيق الأهداف المادية هو اغراء شخصي وطموح غير مشروع يأتي مع الوافد وليس

ضغطاً مجتمعياً مستمراً في التأثير عليه . وبذلك تضع الصحف اغراءات الثراء غير المشروع أو محاولة الحصول على المال بأقصر الطرق وأقل جهد سبباً ذا أهمية متزايدة في فهم حقيقة ما يجري .

ـ « سعياً للثراء غير المشروع : يتسللان للبلاد ويسطوان على محل ويكسران ٣ خزائن . . . » (الاتحاد ، ٣٢٠٢ في ٦ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « موظف في بنك يهرب بعد اختلاس مبلغ ٤٠٠ ألف درهم » (الاتحاد ٣٢٠٢ في ٦ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « صاحب الشركة مختلس ومزور وابنه يتاجر بالعمالة الوافدة » (الاتحاد ، ٣٢٠٨ ، في ١٣ فبراير ١٩٨٢) .

ـ «استسهلا طريق الثراء فسرقا المحل الذي يعملان فيه» (البيان ٦١٧ في ٢٤ يناير ١٩٨٢) .

ـ « شاب طموح وجواز سفر مزور » (البيان ، ٢٢٨ في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠) .

ـ « حاول تحسين أوضاعه بتجارة المخدرات ولكن طموحاته انتهت بخراب بيته » (البيان ١٥٢ في ١٠ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « في أكبر قضية مالية هذا العام : استولى على مليون و٤٠٠ الف درهم من الشركة التي كان يديرها وأغرق أصحابها في الديون » (البيان ، ١٨٦ ، في ١٥ نوفمبر ١٩٨٠) .

ـ « استغل موظف العلاقات التأشيرات الجماعية التي الغتها شركته فأحضر ٨٢ عاملاً تاجر بهم بعشرات الألوف من الدراهم » (البيان ، ٦٢٥ في ١ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « حادث احتيال غريب : يفتح حساباً بالبنك ويسحب منه ٢٠ ألف درهم » (الاتحاد ٦٢٥ في ١ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « القبض على مزور تأشيرات جماعية : التزوير في أبو ظبي والتسويق في دبي » (الخليج ، ٦٢١ في ١٠ ديسمبر ١٩٨٠) .

وهناك على كل حال ، عوامل مثالية أخرى متوفرة تساعد على ارتكاب الجرائم

المالية خاصة المنتشرة منها ومن أهمها : الرخاء الاقتصادي السائد في البلاد وانتشار مشاريع الأعمال الكبرى ، اختلاط الجنسيات المتعددة ، واستمرار بقايا اخلاقيات التعامل المحلية المبنية على الثقة والاحترام المتبادل أكثر من ارتكازها على التعاقد والمنفعة الشخصية .

جـ ـ **ضعف الوازع الديني والكابح الاخلاقي** : قوة الوازع الديني هي التي تجعل معنى لحياة أفراد المجتمع . وضعفها يوصل الفرد إلى حالة خواء داخلي شامل يجعله عاجزاً عن كبح جماح رغباته وأهوائه المفرطة ولا يقوى على ربط نفسه برباط جماعته أو الوفاء بالتزاماتها المجتمعية . ويقف ضعف الوازع الديني كسبب رئيسي من الأسباب الكامنة القوية النهائية التي تفسر أنماط الجرائم المختلفة خاصة جرائم الانتحار Suicide . وتستهوي جرائم الانتحار ومحاولاته ، التي تسير بمعدلات متزايدة نسبياً ، اهتمام الباحثين والصحفيين على السواء . ولكن الصحف لا ترى لها سبباً الا عجز الفرد عن مواجهة الواقع ، وفشله الشخصي في حل مشكلاته الطارئة ، وعدم قدرته على التكيف مع الظروف المفاجئة .

ـ « عجز عن حل قضاياه ومشاكله فابتلع موس حلاقة لعل وعسى . . » (الخليج ، ٢٥٩٨ في ١٧ نوفمبر ١٩٨٠) .

ـ « فشلت في التفاهم مع زوجها فحاولت التخلص من حياتها . . » (البيان ، ١٨٥ ، في ١٤ نوفمبر ١٩٨١) .

ـ « فشلت في تأمين قيمة تذكرة سفر فانتحرت » (البيان ، ١٥٦ ، في ١٤ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « انتحار هندي بعد فصله من عمله » (الخليج ، ٩٧٦ في ١٩ ديسمبر ١٩٨١) .

إن ما تأخذ به الصحف من عجز وفشل ويأس كأسباب للانتحار ليست إلا مجرد تبريرات Justifications لارتكابه ، أو معجلات Accelerators على القيام به . وهي ، على أحسن وجه ، نقاط تطفو على سطح تراكمات عميقة . . أو « القشة التي تقصم ظهر البعير » . ومع أن ما تذكره الصحف يجب أن لا يستبعد من عملية التأثير السببي

فإن الأسباب الحقيقية للانتحار تظل اجتماعية دينية ، واقتصادية سياسية بجذورها وارتباطاتها .

ويرافق ضعف الوازع الديني ضعف آخر في الضوابط الخلقية الداخلية تصل بصاحبها إلى مستويات متدنية من إنعدام الحس الاجتماعي وفقدان السيطرة على الأفعال وبلادة الأحساس بخطورة نتائجها . وتضع الصحف **الخمر كسبب ملازم** لضعف الضوابط الأخلاقية . . . يقود بالضرورة لأنواع شتى من الجرائم . فإن لم تكن الخمر جريمة في حد ذاتها فإنها تكاد تكون مفتاحها الرئيسي والطريق العريض اليها . أو هي بتقدير إحدى الصحف « سبب وراء ٩٠٪ من الجرائم » (الاتحاد ، **٣٢٣٢** في **١٣** مارس **١٩٨٢**) . وليس من اليسير نقل أمثلة توردها الصحف وترى فيها الخمر كجريمة وكسبب في آن واحد ، إذ أنه ـ طبقاً لخبرة الصحف ـ من الصعب تصور جريمة واحدة لا تقود الخمر إليها بارتباط شبه حتمي ؛ إنها البداية المحركة لكل سلوك لا اجتماعي وهي الشحنة الدافعة التي تفجر في شاربها رغبات مكبوتة طاغية .

يشرب فيسكر فيسرق ، يسكر فينهب ، يسكر فيهجم على جارته محاولاً اغتصابها، يسكر فيتلذذ بضرب زوجته، يسكر فيطرق باب أحد المنازل ليلاً، يسكر ويحطم أثاث الفندق ، يسكر ويهدد صاحب المنزل بمسدس ، يسكر ويعتدي على رجل الشرطة ، يسكر فيتسبب في قتل مدير إحدى الشركات ، ثم هو يسكر فيطرب ، يسكر فوق العادة فينام في الشارع ، يسكر حتى الثمالة فيرى عمود الانارة شارعاً ، يسكر فتتمايل سيارته وتتهاوى فوق الرصيف وتدهس أحد المشاة . . . . الخ .

وما دامت الخمر « من عمل الشيطان » فإن الفاعل يبتلى بها ابتلاء بشكل محزن أو مؤسف فتقوده للتهلكة ويندم على فعله متأخراً . . . ولا يرجع شاربها إلى صوابه إلا بالعقوبة الرادعة حيث يقتنع بأن « الخمر ليست هي طريق التخلص من المشاكل وإنما هي الطريق الأسرع إلى ابشع المشاكل » (الاتحاد ، **٢٣٢٣** ، في **٢** مارس **٨٢**) .

وتذكر الصحف أسباباً اجتماعية أخرى متفرقة لارتكاب الجريمة ولكنها لا تصر عليها كأسباب دائمة للتأثير . . . وإنما تكون فعالة كعوامل مساعدة فقط . ومنها :

د ـ البطالة والظروف الاجتماعية المعاكسة كالاقامة غير المشروعة ، وحالة العزوبية والفراغ ، وتكدس العمال الأجانب في « صناديق » قصديرية أو كرتونية في أحياء تكاد تتقيأ من ازدحام ساكنيها الذين يشكلون صحبة سيئة .

والبطالة كالخمر ، طريق رئيسي آخر للجريمة بأنواعها :

ـ « عاطل هندي عن العمل يدير منزله للقمار » (الخليج ، ٩٢١ في ١٥ اكتوبر ١٩٨١) .

ـ « اربعة باكستانيين بلا اقامات شرعية يحترفون النشل سنوات بين الشارقة والعين » (الخليج ، ٩٢٠ ، في ١٤ اكتوبر ١٩٨١) .

ـ « عاطل عن كل الأعمال إلا معاكسة السيدات » . . (الخليج ، ٥٧٨ ، في ٢٨ اكتوبر ١٩٨٠) .

ـ « بسبب بطالته سرق النقود وحولها لأهله بعد أن كسر الباب الحديدي بمطرقة » (البيان ، ٥٧٥ ، في ١٣ ديسمبر ١٩٨١) .

« رئيس العصابة عاطل . . واعضاؤها شقيقه وابن عمه . . والثلاثة يسرقون السيارات ويشربون الخمر » (الاتحاد ، ٣٢١١ ، في ١٦ فبراير ١٩٨٢) .

ـ « عاطل ينتحل شخصية كبار المسؤولين ويحتال على الفنادق والأشخاص » (الاتحاد ٣٢٠٦ في ١٠ فبراير ١٩٨٢) .

جـ ـ التأثير السيء لوسائل الاتصال الجماهيري : ترتبط وسائل الاتصال في ذهن حراس الاخلاق الاجتماعية ودعاة القانون والنظام بالنتائج الاجتماعية السلبية . ويرى هؤلاء أن وسائل الاتصال ظاهرة حديثة تشجع أنماطاً من « الجرائم العصرية » التي يكون العنف طابعاً لها . فقد يتعلم « الهواة » فنيات جديدة لارتكاب الجريمة ويقلدون ما يشاهدون دون قدرة على التمييز بين الواقع والخيال . وربما تظهر مسلسلات الجريمة والعنف إلى السطح ميولاً إجرامية كانت كامنة لولا استثارتها .

ففي قضية سطو مسلح على محل للصرافة ، أكد القاضي في حيثيات الحكم « أن هذه الجريمة تعتبر الأولى من نوعها التي ترتكب في دولة الامارات وهي مستوردة من خارج البلاد إذ قدمت مع الوافـدين إليها . كما أنها نتيجة حتمية للأفلام الأجنبية والمسلسلات التي تعرض بالتليفزيون » (الاتحاد الاسبوعي ، ٢٦٩ في ٢ابريل ١٩٨١) . وترجع البيان إلى نفس السبب « حدث يطبق مشاهداته في البرامج البوليسية فيسرق تحويشة العمر من جاريه » (البيان ، ٦٦٠ في ٨ مارس ١٩٨٢) . وترى مرة

أخرى أن « مطالعته لمجلة « الشبكة » أخرجته عن طوره فراح يؤدي عرضاً عارياً انتهى به للسجن » (البيان ، ٦٧٩ ، في ٢٧ مارس ١٩٨٢) .

وأكثر النتائج الضارة إصراراً في ذهن وكلاء الضبط الاجتماعي والصحفيين على السواء يقع على قطاع الأبرياء من الأحداث الذين هم ، بحكم سنهم ، أقل الفئات استقرارا عاطفياً وخبرة وحماية لأنفسهم ، وأكثرها استهواء وميلاً نحو الخيال والتأثر .

كما تفسر الصحف إنحرافات الأحداث ـ ومعدلاتها أكثر الانحرافات المحلية ارتفاعا ـ كنتيجة حتمية لجرائم الكبار ، والاختلاط المغاير غير المحصن مع هذا الخليط العجيب من الاجانب كخدم البيوت والمربيات الأجنبيات والسائقين وبائعي المحلات التجارية .

ثانياً : ـ الباثولوجيا الفردية Individual Pathology :

إذا كانت الجريمة تكشف علل مرتكبيها ـ فإن الفرد الفاعل هنا هو نفسه حامل العلة : الجريمة مبنية فيه Built-in وفي أعماقه تكمن البواعث اليها . وتفسر الصحف بعلل الأفراد الشخصية جرائم معينة كجرائم القتل لبشاعة الباعث إليها . فترى الصحف أن جريمة كهذه « تكشف مدى **تأصل** أسباب الجريمة **وتعمق** الانحراف **في نفسية** الجاني » (الاتحاد ، ٣٢٣٦ في ١٧ مارس ١٩٨٢) .

وترى الصحف أن سيطرة الانفعالات وتعطيل قدرة العقل في موقف ضاغط هي علامات مميزة لطائفة مريضة «متخلفة» من البشر لا يستطيع المرء (المتحضر) فهم الأسباب الحقيقية لأفعالهم . لأنها تنأى عن التصورات العادية . فتقول مثلاً مستعرضة الأسباب المفهومة وغير المفهومة للقتل « قد يتهور شخص فيقتل للانتقام ، أو للأخذ بالثأر . . . أما أن يقتل انسان انسانا آخر لمجرد نظرة عتاب فهذا ما لا يمكن فهمه أو تبريره . . اللهم إلا إذا كان الانسان يتحول إلى حيوان ضار لا عقل له ولا إرادة » (الاتحاد ، ٣٢٢٠ ، في ٢٧ فبراير ١٩٨٢) .

ويقول الدكتور مصطفى حجازي في تفسير هذه الظاهرة على نطاق أوسع :

ـ « إن طغيان الانفعالات وما يرافقها من نكوص على مستوى العقلانية ، ظاهرة مألوفة في الأزمات ، ولكنها عند الانسان المتخلف تكاد تكون الأسلوب الأساسي في

الوجود ، لأنه بالتحديد يعاني من أزمات مزمنة تتخذ طابع المأزق المعيشي ، الذي لا يرى لنفسه خلاصاً منه » (مصطفى حجازي ، ١٩٨٠ ، ص٧٠) .

وربما كانت **التبريرات** التي ترد على لسان المنحرفين هي التي تحمل الصحف على تشيئهم Chosification ـ باختزالهم إلى مجرد أشياء Objects لا أكثر ـ كلما أرادت تفسير أفعالهم أو فهمها . ففي حين يفشل المنحرفون في القيام بأفعال ذات منطقية إجتماعية ، فإن لديهم ميلاً ثابتاً لتبريرها لتبدو وكأنها نتائج منطقية لمجموعة من الأفكار المتماسكة أو نتاجاً أميناً لتراكم مواقف ضاغطة ، على أمل أن تأتي مقبولة ومبررة أمام النفس والآخرين . ولكن هذه التبريرات لا ترقى إلى مستوى التفسير الصحيح للجريمة المرتكبة لأنها كلمات جوفاء غامضة هي نفسها بحاجة إلى تفسير وفهم . ومع أن الصحف لا تأخذ بهذه التبريرات فإنها توردها بين الحين والآخر ، كاعتذارات Apologies تستبعدها من دائرة التفسير من جهة ، وتعزز بأضدادها رؤيتها الصحفية لمسببات الأحداث من جهة أخرى .

والحقيقة أن الفرد المنحرف يساعد بنفسه على ابقاء صورته « كفرد ـ شيء » لا رأي له ولا قرار فيما يفعل ولا قوة له في رد نتائج أفعاله ، لأن ذلك يدر عليه ربحاً ثانوياً . فهو يعرف أنه يفقد مصداقيته الاجتماعية بمجرد ارتكابه للفعل الاجرامي ، كما يعرف تماما أنه يفقد هويته الاجتماعية أيضاً إذا **أصر** على فعله بأسبابه الحقيقية .

استنتاجات عامة :

لعله من الخطأ الاستنتاج من حجم واتجاهات أخبار الجريمة والانحراف في الصحف الوطنية أن هذه الصحف تقدم مادتها وفقاً لمتطلبات مؤسسية فنية محضة أو أنها تنطلق من منظورات خاصة بمعزل عن المجتمع الأوسع الذي يحتويها جميعاً ، وتشير هذه الدراسة إلى أن الجريمة ، كمشكلة اجتماعية ، تشكل أرضية مجتمعية ملائمة تعزز الدور الاجتماعي الملتزم للصحافة الوطنية . إذ تمكنها كثافة الجريمة المرتكبة والانماط الغريبة لمرتكبيها من أن تقدم نفسها ،وتصوغ رسائلها ، في توجهاتها وممارساتها ، كدليل اخلاقي وكقناة للضبط الاجتماعي بل وكقوة مؤسسية للردع . وربما لم تكن هذه المؤسسات الاتصالية لتصل إلى مثل هذا التجسيد الفاعل للمعايير

المجتمعية لولا سريان اللامبالاة الظاهرة ـ التي تصل احياناً إلى حد البلادة الاجتماعية ـ لهيئات الضبط الاجتماعي غير الرسمية الأخرى . وهذا ما يجعل المؤسسات الصحفية أكثر القنوات الاتصالية المجتمعية المؤهلة التي تمتلك حالياً نفاذاً إلى أفراد المجتمع لا يمكنها من التحدث إليهم فحسب وإنما التحدث بالنيابة عنهم أيضاً .

ومن تحليل حجم واتجاهات أخبار الجريمة في الصحافة الوطنية لم تجد الدراسة دليلاً على إتجاهات ثابتة نحو ما يسمى « بتضخيم » Amplification الظاهرة كما أو نوعاً ـ بقدر ما وجدت دلائل تشير إلى إتجاه بنائي راسخ نحو ما يمكن تسميته «بتحسيس» Sensitization الظاهرة الاجرامية واظهار لا أخلاقية Immoratization المجرم . كما لم تستطع الدراسة أن تقدم في هذا المجال دليلاً جدياً يؤكد أن أخبار الجريمة رغم تضاعف معدلاتها وتنوع صورها ، تحتل المقام الأول في الصحافة الوطنية ولم تسجل أن الحرص على نشرها يشغل الأهمية المطلقة على جدول أعمالها اليومية . ولا تشير الدلائل ، على المدى المنظور على الأقل ، إلى أن أخبار الجريمة في صحافتنا ستملأ علينا عالمنا الأليف الأمين بأن تزحف يومياً إلى الصفحات الأولى لتغطي باثارتها على جدية الأخبار السياسية أو أن تطغى بوطأتها على حرارة القضايا الوطنية والقومية الرئيسية . وإنما الصورة العامة التي تكشف عنها الدراسة هنا أن الصحف الوطنية تتجه جميعاً إلى جعل الظاهرة الاجرامية تبدو كمشكلة اجتماعية مميزة ذات حساسية بالغة . كما أنها تحاول تصوير المجرم كفرد خارجي Outsider لم يلتزم ـ كعادته ـ بمتطلبات الشعور الجمعي . . . فرد جاهل فقد التبصر فلم يعد يرى ـ لنقص فيه ـ قيمة ومنافع الاجماع الاخلاقي المجتمعي . Moral Consensus وفرد جاحد لم يحترم ـ فوق كل شيء ـ قواعد كرم البلد المضيف . ولا بد من التأكيد أن في الصحف الوطنية قدراً كبيراً من التنميط الجامد Stereo typing والتماسك consistency في تصويرها للاتجاه الذي تذهب إليه . وليس هناك ما يدل على أن هذه الانماط الصحفية تتغذى من ثقافة شعبية Popular Culture مكونة مسبقاً ومكتملة الصنع وإنما تؤلف بمجملها قوالب جاهزة تتراكم وتتبلور لتغذي تشكيل مثل هذه الثقافة في المستقبل . ويجب أن لا يفهم تحول الصحف احياناً من صورة للتعبير إلى أخرى انفكاكا تاماً من جمود هذه القولبة أو نمواً حقيقياً في المعرفة الصحفية ، بالابعاد المختلفة للفاعل Actor والفعل Action الواحد أو إزدياداً في التبصر بالاتجاهات الحقيقية للمستقبل المجتمعي في ضوء المشكلات الاجتماعية القائمة وإنما الصورة الصحفية المنمطة

Stereotypical Image **نابعة** من الاعتقاد الثابت لمؤسساتها بأن الظاهرة التي يتعرض لها هذا المجتمع هي ظاهرة مزدوجة : ظاهرة **عمالة** وظاهرة **جريمة** معاً. ويزداد هذا الاعتقاد رسوخاً بملاحظة أن هذه الازدواجية المرضية Pathological duality أصبحت جزءاً متجذراً في البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع . ولا يمكن اعتبار ما تفرزه الصحف بين الحين والآخر من « موجات جرائم » Crime Waves وتأخذ شكل عناوين بارزة ونبرات حادة أحياناً أو مساحات متزايدة على صفحاتها أحياناً أخرى ، إلا متغيرات متعددة لاعتقادها الرئيسي الثابت الذي بدأ يأخذ صورة حكم قطعي : بأن الجرائم التي تمارس **على** أرض هذا المجتمع ليست جرائم من انتاجه . وإن المجرم النمطي هو فرد يعيش **على** أرض هذا المجتمع حقاً ولكنه لا ينتمي **إليه** .

وإذا كان تحليل مضمون أخبار الجريمة في هذه الصحف يمكن أن يقود إلى استنتاج وحيد أمين لموضوع البحث ونطاقه فذاك بكلمات محددة :

إن موجات الجريمة التي تصل إلى انتباه الناس ليست الا موجات الجريمة في الصحف وما هذه بدورها الا موجات العمالة الوافدة الاجنبية نفسها ـ مداً وجزراً .

ومن هنا يأتي تصوير الصحف الدائم لجرائم بعض أفراد العمالة الاجنبية وكأنها المشكلة الاجتماعية الوحيدة . . . وكأنها القصة كلها ! ومن شأن نظرة تجزيئية كهذه أن لا تبعث إلا على الجمود والتصلب وربما يعطل الإمعان فيها القدرة ـ بدل أن يشحذها ـ على استخدام وسائل وإمكانات متاحة في حل تناقضات قائمة . وإذا استمرت الصحف في رؤيتها دون تمحيص فقد لا تجد ضماناً يقيها من أن تشتط إلى التعسف الذي تبخس فيه إسهامات مجموعات أخرى من أفراد العمالة الوافدة في عملية التنمية كما يمكن أن تنساق إلى التطرف الذي تخلق به فزعاً أخلاقياً مجتمعياً Moral Panic مما يجري لكنه لا يفيد كثيراً في دفع الأمور في الاتجاه الصحيح .

وحقيقة الأمر ، أن الجريمة على ارتفاع معدلاتها ، والعمالة الاجنبية ، على إنحراف بعض أفرادها ، ليست إلا جوانب يسيرة إذا ما قورنت بالآثار السلبية الأخرى المصاحبة للظاهرة الاجتماعية الرئيسية (استمرار العمالة الاجنبية) على المستقبل المجتمعي الذي ينشد أفراده تنمية من صنعهم . ويقترح الباحث، أن الوعي بالأبعاد الكلية المتنوعة إجتماعياً وسياسياً وثقافياً وحضارياً، ووضعها في إطارها الأكثر إتساعاً

وشمولية هو اتجاه أجدى بالاهتمام البحثي الأكاديمي والطموح الصحفي على السواء (عبد الباسط عبد المعطي ، ١٩٨٢ ، عمر الخطيب ، ١٩٨٢) .
وهناك نقطة حذر منهجية لا بد منها :

إن توفر المحتوى Content الذي كانت الدراسة بصدد تحليله ليس دليلاً كافياً بذاته على فعالية التأثير Effect . **فالمحتوى الاتصالي والتأثير الاتصالي** هما اشكاليتان منفصلتان للبحث ، وقد لا يكون تطابق أو التقاء بينهما بالضرورة إذا لم يتما في عملية تفاعل دائم وتأثر متبادل بين مرسلي الرسالة الاتصالية ومستقبليها . ولا شك أن سؤال التأثير هو سؤال امبريقي Empirical question لا يسوى إلا ببحوث سوسيولوجية تأخذ باعتبارها العلاقات الاجتماعية والسياسية المتحولة ، وتأخذ كلا من ممارسة التأثير واحداث التأثر كعملية دينامية مستمرة .

المراجع

١ ـ بالعربية :

ـ أحمد محمد خليفة (١٩٦٢) ، **مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي** ، الجزء الأول (دار المعارف بمصر) .

ـ **التقرير الجنائي السنوي** (١٩٨٠) الادارة العامة لشؤون الأمن ، دولة الامارات العربية المتحدة .

ـ عبد الباسط عبد المعطي (١٩٨٢) ، « في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في **الخليج** » ، ٨ـ٩ مارس (الشارقة ، الامارات العربية المتحدة) .

ـ عمر إبراهيم الخطيب (١٩٨٢) ، « التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربية » . **الخليج** ، ١٤ـ٢١ مارس (الشارقة ، الامارات العربية المتحدة) .

ـ عواطف عبد الرحمن (١٩٨١) ، « دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الرابع ، يناير (جامعة الكويت) .

ـ فهد الثاقب وجورج سكوت (١٩٨٠) « موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب » **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد الثالث ، اكتوبر ، (جامعة الكويت) .

ـ مصطفى حجازي (١٩٨٠) ، **التخلف الاجتماعي : سيكولوجية الانسان المقهور** ، الطبعة الثانية ، (بيروت : معهد الانماء العربي) .

٢ ـ بالأجنبية :

Beardsworth, A. (1980), «Analysing Press Content Some: Technical and Methodological Issues», in Christian H. (ed.), **The Sociology of Journalism and the Press,** (Sociological Review Monograph, 29i, University of Keele, U.K.).

Becker, H.S. (1975), «Labelling Theory Reconsidered», Chapter 10 in Becker, **Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance,** (N.Y.: The Free Press of Clencoe).

Berger, P. and Luckmaan, T., (1967), **The social Construction of Reality,** (London: Allen Lane).

Berelson, B. (1952), **Content Analysis in Communication Research,** (N.Y.: Free of Glencoe).

Chibnall, S. (1975), «The Crime Reporter: A study in the Production of Commercial Knowledge», **Sociology,** 9(1), pp.49- 66 (1977), **Law-and-Order News,** (London: Tavistock Publications).

Cohen, S. and Young, J (eds.), **The Manufacture of News: Deviance, Social Problems and the Mass Media,** (London: Constable).

Danielson, W, (1977), «Content Analysis in Communication Research,» in Hefzigar and White (eds.), **Introduction to Mass Communication Research,** (Louisiana State University Press).

Elliott, P. (1977), «Media Organisations and Occupations: An Overview, in Curran J. at el (eds.), **Mass Communication and Society,** (The Open University Press: Edward Arnold). (1982) «Press Performance as Political Ritual,» in **Christian H. (ed.),** op.cit.

Golding, P. (1977), «Media Professionalism in the Third World: The Transfere of an Ideology», in **Curran, J. et, at (eds.) op.cit.**

Hall, S. (1982), «The Rediscovery of Ideology; the return of the repressed in Media Studies» in Gurevitch et al (eds.). **«Culture, Society and the Media,** (London: Methuen).

McQuail, D. (1969), **Towards a Sociology of Mass Communications,** (London: Collier-Macmillan).

Merton, R. (1968) **Social Theory and Social Structure,** (New York: The Free Press).

Murdock, G. (1982) «Large Corporations and the Control of the Communication Industries,» in **Gurevitch et al (eds.),** op.cit.

Rock, P. (1973) «News as Eternal Recurrance», in **Cohen and Yong** (eds.), op.cit. Roshier, B (1973) «The Selection of Crime News by the Press», in **Cohen and Young (eds.)** op. cit.

Taylor, I. et. al (1973), **The New Criminology: fr a Social theory of Deviance,** (London: Routledge and Kegan Paul).

Tudor, A (1970) «Film, Communication and Content» in **Tunstall (ed.).**

Tunstall, J. (ed.), (1970) **Media Sociology,** (London: Constable).

منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

		السعر
١ - في ذكرى بياجيه	ندوة علمية اشترك فيها ونظمها عدد من أساتذة قسم علم النفس بجامعة الكويت :أ.د. محمد عماد الدين إسماعيل - أ.د. محمد أحمد غالي - د. حامد الفقي - د. عبد الرحيم صالح	دينار واحد
٢ - عدد خاص عن فلسطين		٠,٣٥٠
٣ - عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر		٠,٣٥٠
٤ - عدد خاص بعنوان : العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل	باشراف : د. بشارة خضر	٠,٣٥٠
٥ - دراسات ميدانية في النضج الخلقي المعنوي عند الناشئة في الكويت	د. طلعت منصور د. حليم بشاي	٢/-

يمكن الحصول عليها بالاتصال أو الكتابة إلى :
مجلة العلوم الاجتماعية - ص. / ٥٤٨٦ - ت / ٥٤٩٤٢١ - الكويت

CRIME NEWS IN THE EMIRATES PRESS
(A SOCIOLOGICAL CONTENT ANALYSIS)

S. Sari

This study takes the Mass Media production as Sociologically problematic. It addresses itself primarily to the question of how crime, deviance and social problems are portrayed in the National Press of an Arab Oil country subject to, and threatened by, a massive foreign immigrant forces.

A Sociologically relevant form of Content Analysis was developed to account for the analysis of crime news content in three major daily newspapers during a period of three successive years.

One significant conclusion of this study is that the crime waves brought to the attention of society members is nothing more than the waves of the foreign immigrants themselves — both the old settlers and the new comers. Crime is consistently reported as an emergent, ready-made and imorted problem rather than a genuine, deeply-rooted phenomenon related to the social and politico-economic structure of the overall society.

National press has functioned within this context as a means of social control; as socially comitted more than professionally oriented organizations. This finding does not give much support to the Western «Amplification» argument but perhaps lends some support to the sensitization/ immoralization of crime / criminal problem.